حقوق الإنسان الرقمية.. كمتطلب للتحول الرقمي الآمن

◙ إعداد:
أ.د/ هاشم فتح الله عبد الرحمن عبد العزيز..
أستاذ أصول التربية .. كلية التربية.. جامعة المنيا..

◙ المقدمة / التهيئة

تُعد الرقمية Digitization إحدى سمات العصر الآني التي برزت كنتيجة للثورة المعلوماتية المعاصرة القائمة على التكنولوجيا الحديثة والتقنية المتطورة التي ساعدت على / في نقل المعلومات ومعالجتها حتى أصبحت عاملا رئيسًا ومؤثرًا في كافة مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية، وعنصرًا مؤثرًا في أنماط التفكير وحل المشكلات على مستوى الفرد والجماعة.

هذا، وقد بدأ الاهتمام بالرقمية في الغرب منذ أوائل ستينات القرن الماضي (العشرين)، وقد تطورت التقنيات حيث أدى الأخذ بها إلى ظهور مدخل جديد للرقمية ساهم في إبراز الحاجة للتعبير عن هذه الظاهرة، الأمر الذي أدى إلى ظهور مصطلحات الرقمية والمعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات، وأضيفت صفة الرقمية إلى مصطلحات مثل: المواطنة والأمن والتربية والتعلم والحقوق وغيرها.

ووفقًا لهذه التغيرات والتطورات التكنولوجية الحديثة فقد ساعدت لتكون وسيلة للدخول للعصر الرقمي، digital Age وعليه، فإن الجيل الذي ولد في عصر الرقمية سيكون متمكنًا وبارعًا في المهارات الرقمية digital Akills ، وسيتسم ويتميز بالكفاءة الرقمية digital Efficiency لى إعادة صياغة المعرفة لإنتاج معلومات من أجل التعبير عن النفس بشكل إبداعي ومناسب في بيئة رقمية.

ومما هو جدير بالذكر، إن هذه الرقمية ساهمت في محو الأمية، وساهمت في النهوض بالتعليم من خلال الوسائل الحديثة التي تعين على تجويد المعلومات والتعليمات وتشغيلها بحيث تجعل المتعلم أكثر ارتباطا بما يدرسه .

كما أسهمت الرقمية أيضًا في نشر الوعي الإنساني بشكل غير مسبوق من خلال الانفتاح على عالم المعرفة والدخول من بابه الواسع، بل إن الارتقاء العلمي والمعرفي صار ممكنا للجميع بفضل الرقمية، فأصبح بإمكان الجميع الولوج (الدخول) إلى العوالم الإلكترونية من أجل تطوير معارفهم.

وعليه، فقد أصبحت الثورة الرقمية جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية ليس من دافع الإقبال على اقتناء الأجهزة الذكية للتواصل والتربية، وإنما من واقع الاهتمام الذي لا ينقطع ساعة واحدة من النهار من جانب المؤسسات الحكومية والدولية المعنية بمختلف مجالات الحياة لجني ثمار هذه الثورة الرقمية فيما يتعلق بامتلاك كل وسائل القوة؛ فلا مبالغة إن العالم أجمع أصبح يعيش الآن ما يسمى بالعصر الرقمي.

وفي إطار ثورة التكنولوجيا والمعلومات والتطور السريع المتسارع للتقنيات الرقمية ازداد عدد مستخدمي الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي؛ حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي هي الطريقة الأسهل للتواصل وتبادل المعلومات وترتب على ذلك أن أصبح النشاط الرقمي يتأثر بالحريات والحق في الخصوصية الرقمية والأمان الرقمي في مقابل رغبة الدول في السيطرة على الفضاء لرقمي digital Space ومراقبته. ومع هذا الانفتاح الرقمي لابد من تسليط الضوء على حقوق المستخدمين من جهة، وعلى حقوق الهيئات من جهة أخرى.

وفي إطار ذلك نشأ ما يسمى بالحقوق الرقمية Digital Rights التي تعد امتداداً لحقوق الإنسان وجزءًا أساسيًا منها. وإن كانت أي الحقوق الرقمية تندرج ضمن دائرة يكتنفها كثير من الغموض والالتباس سواء فيما يتعلق بتحديد ماهية هذه الحقوق ومن وضع تعريف لها، وحصر للمفاهيم المتصلة بها، أو ما ارتبط بمعرفة مختلف السبل الكفيلة بضمانها لكل مستخدمي وسائل التكنولوجيا الحديثة تم توفير مختلف الضمانات لحمايتها من الانتهاكات التي قد تلحق بها إما عن قصد أوعن جهل في أغلب الأحيان في ظل وجود نقص كبير فيما يتعلق بمعرفة الأفراد بهذه الحقوق أولا، وكيفية الدفاع عنها ثانيًا.

ومما تقدم يؤكد، أن الحقوق الرقمية أصبحت أحد المطالب المهمة التي فرضها الإعلام في عصر الفضاء الافتراضيSpace Virtual ؛ فمع بداية ٢٠٢٠ دخلت المنصات العالمية في مواجهة حادة مع المستخدمين في ظل تزايد مخاطر انتهاك الخصوصية، وارتفاع المطالب بحقوق رقمية للمستخدمين تحميهم من استغلال بيئاتهم لصالح المعلنين.

وفيما يخص حقوق الإنسان الرقمية، فقد أعلن الاتحاد الأوروبي في فبراير ٢٠٢٠ أجندته للسنوات الخمس المقبلة والتي تضع ضمن أولوياتها ثقة المستخدمين كهدف أساسي لدعم بيئة تكنولوجيه آمنه، وتمكن المستخدمين من التصرف والتفاعل مع البيانات، وتتضمن الإستراتيجية المعلنة فيما يتعلق بالخصوصية الرقمية Digital Privacy: ضمان منح المستخدمين موافقتهم قبل تخزين البيانات؛ لذا فإن حقوق الإنسان الرقمية تعكس الاحتياجات الأساسية للإنسان / المواطن في ظل الانفتاح الرقمي وفقا لما شهده العالم انفتاحًا هائلا في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات.

وقد أعلنت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (ميشيل باشيلت) عن الحاجة إلى التركيز على حقوق الإنسان في العصر الرقمي إذ أشارت إلى أنه فيما تحقق التكنولوجيا الرقمية بالفعل العديد من الفوائد؛ فإن الثورة الرقمية هي قضية عالمية رئيسيه لحقوق الإنسان، ومن هنا، فإن قضية الحقوق الرقمية أو حقوق الإنسان الرقمية قضية حديثة العهد منذ بداية تعميم خدمة الانترنت ونشرها لتكون خدمة عالمية، ونظرًا للتوسع في الشركات القائمة على مواقع التواصل الاجتماعي، وتوسع استخدام الإنترنت من الأغراض البحثية إلى تقديم خدمات مختلفة مثل البريد الالكتروني والمراسلة الفورية في الشراء والبيع عبر الانترنت؛ فصار تفاعل الأفراد مع الشبكة أكثر اقترابًا وتأثيرًا في حياتهم، بالإضافة إلى تطور البرمجيات التي سهلت استخدام الانترنت .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تزايد الحديث اليوم عن التحول الرقمي والبيئة الرقمية Digital Environment، وتبعه في ذلك الحديث عن الأمن الرقمي Digital Security أو الأمان الرقمي الذي لا يمكن للفرد / المواطن أن يستشعره ما لم يكن على وعي بحقوقه الرقمية في شتى المجالات مما فرض ضرورة ملحة وكبيرة لتناول هذه القضية حديثة

العهد على المجتمع بشتى أفراده في مختلف المجالات وذلك للتدريب على ممارستها سواء للمتعلمين أم غيرهم لأن هناك بعضا من تلك الحقوق يمارسها المتعلمون في مختلف المراحل التعليمية، وبعضها يمارسه عامة الشعب أو عامة الناس في التعاملات البسيطة في المجتمع تحقيقا للتكيف في العصر الرقمي؛ وذلك لما فيها من قيمة تكنولوجية وتأثير مباشر على التنمية البشرية وتحرير الأفراد من القهر والاضطهاد والعنف الرمزي في كافة التعاملات البشرية داخل بعض المؤسسات في ظل الممارسات التي تحدث مع بعض الأفراد وكذلك الضغوط النفسية التي قد يتعرض لها البعض عند محاولة إتمام عمل معين.

ومما يؤكد أهمية قضية الحقوق الرقمية أو حقوق الإنسان في العصر الرقمي انطلاقًا من التأكيد على أن الانترنت حق إنساني كأحد التقنيات الرقمية الجديدة، وأن الوصول إلى شبكة الانترنت حق تكفله قوانين الدول المتعددة، فقد أجرت جمعية الاتصالات في يوليو / أغسطس ٢٠١٢ مقابلات شخصية مع مستخدمي شبكة الانترنت في (٢٠) عشرين دولة، جاءت النتائج فيما يتعلق بالحقوق الرقمية والوصول إلى شبكة الانترنت على النحو التالي:

[يجب أن يعتبر الوصول إلى شبكة الانترنت حقًا (رقميًا) أساسيًا من حقوق الإنسان]، حيث بلغت نسبة الموافقة : ٨٣٪ وأن مستخدمي الانترنت والمتمتعين بهذا الحق تمتعًا فعليًا يفيدون المجتمع أكثر من إضرارهم به بنسبة موافقة ٨٣٪، مما ترتب على ذلك أن تمت المطالبة بأن تضع الحكومات أولوية عليا لتوسيع نطاق شبكة الانترنت بنسبة موافقة ٨٣٪، الأمر الذي يؤكد بأنه يجب أن يتمكن جميع المواطنين / الناس جميعهم من ممارسة هذا الحق الرقمي أي الوصول إلى شبكة الانترنت بدون فرض قيود على البيانات بنسبة موافقة ٧٩٪ لأن شبكة الانترنت أصبحت أداة لا غنى عنها لتوفير مجموعة من حقوق الإنسان الرقمية بنسبة موافقة ٨٥٪، وهذا كان أحد توصيات المقرر الخاص للأمم المتحدة مما ترتب على ذلك اقتراح أن يتم اعتبار جعل الوصول إلى شبكة الانترنت في حد ذاته أو يجب أن يتم اعتباره في المستقبل حقا جوهريًا [رقميًا] من حقوق الإنسان، لأن شبكة الانترنت وفرت لمستخدميها حرية أكبر بنسبة ٧٨٪ وفقا لاستطلاع الرأي العالمي الذي قامت به شركة (جلوسكان) ما بين نوفمبر ٢٠٠٩، وفبراير ٢٠١٠، مما جعل هذا أن أعلن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رسميًا أن الانترنت هو حق جوهري أساسي من حقوق الإنسان، أي استخدام الانترنت حق أساسي من حقوق الإنسان.

وذكر على أسعد وطفة أن دراسة استقصائية أجراها المنتدى الاقتصادي على ٨٠٠ من الخبراء والتنفيذيين في مجال التكنولوجيا العالية حيث بينت نتائج الدراسة أن [٩٠٪] من سكان العالم سيمتلكون القدرة على استخدام الانترنت بحلول ٢٠٢٢، وفي عام ٢٠٢٤ سيتمكن [٩٠٪] من البشر من استخدام الهواتف الذكية، وفي عام ٢٠٢٢ سيكون هناك تريليون مستشعر متصل بالانترنت، وفي عام ٢٠٢٣ سيكون هناك [٥٠٪] من الناس سيوظفون انترنت الأشياء لاستخدام الأجهزة من المنازل وفي عام ٢٠٢٦ يتوقع الباحثون أن تعمل ١٠٪ من السيارات في أمريكا بدون سائق.

وعلى جانب آخر، تضمنت نشرة مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات/ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية وفقا لإحصائيات مارس ٢٠١٨ أن نسبة أفراد الأسرة المصرية التي تستخدم الانترنت بشكل يومي ٦٤,٣ ٪.

. وأن نسبة استخدام أفراد الأسرة المصرية الانترنت من المنزل [٩٤,٣٪] .

- وأن نسبة أفراد الأسرة المصرية التي تستخدم المحمول في الاتصال واستقبال المكالمات [٨٨,٦٪].

- وأن نسبة استخدام أفراد الأسرة المصرية الانترنت في الاتصال بالأفراد الآخرين من خلال الشبكات [٧٥,٨٥٪].

- وأن نسبة استخدام أفراد الأسرة المصرية الانترنت بشكل يومي [٦٤,٣].

يلاحظ أن هناك حقوقًا رقمية يتمتع بها أفراد المجتمع / المواطنون تمتعًا فعليًا حقيقيًا ويمارسونها ممارسة جازمة مؤكدة: كحق الدخول إلى الانترنت، وإجراء المكالمات ونشر المعلومات.

وهناك حقوق رقمية لتفعيلها يقتضي عقد ورش عمل لنشر الوعي حول حقوق الإنسان الرقمية مثل حق الخصوصية الرقمية، الأمان الرقمي.

وحاولت هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يمكن اشتقاق وتوليد نموذج حقوقي مفاهيمي رقمي للإنسان كمتطلب للتحول الرقمي الآمن؟

وتطلب معالجة هذه الإشكالية من خلال النقاط الفرعية التالية:

ما أهم المنطلقات الفكرية ومبررات دراسة إشكالية حقوق الإنسان الرقمية؟
ماذا يقصد بحقوق الإنسان الرقمية؟ ومتى نشأت؟
ما أهم أنواع حقوق الإنسان الرقمية؟
ما أهم سمات حقوق الإنسان الرقمية؟
ما الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق والتوجهات الدولية التي تدعم وتعزز حقوق الإنسان الرقمية؟
ما أهم المبادئ التي تستند وترتكز عليها حقوق الإنسان الرقمية؟
ما أهم التحديات التي تواجه حقوق الإنسان الرقمية؟
ما آليات ومتطلبات تفعيل حقوق الإنسان الرقمية؟

أهمية الورقة البحثية

ولكون هذه الورقة البحثية من أرواق البحث الرائدة في مجال حقوق الإنسان الرقمية؛ فقد استمدت أهميتها من:

- أن تفعيل الحقوق الرقمية بعد ملائمًا ومتوافقًا مع متطلبات العصر الرقمي وكذا أهم المبادئ التي يقوم عليها.
- يمكن أن تساعد ما تتوصل إليه هذه الورقة البحثية من نتائج وتوصيات يمكن أن تسهم في بناء مجتمع رقمي يتخذ من الرقمية أسلوب حياه في شتى المجالات المختلفة حتى يمكن تحقيق التوازن بين الحقوق الرقمية والواجبات الرقمية Digital Rights & Duties.
- يرتبط هذا الموضوع (حقوق الإنسان الرقمية) ببناء الإنسان الرقمي أو المواطنة الرقمية بوجه عام من خلال حصول الإنسان / المواطن على شهادة المواطن الرقمي مما يتطلب ضرورة إلمامه بالحقوق الرقمية وكذلك الواجبات الرقمية.

يمكن أن تثمر نتائج هذه الورقة في أذهان أفراد المجتمع إلى ضرورة نشر الوعي أو توعية الأفراد بكيفية التمتع فعليًا بممارسة الحقوق الرقمية للإنسان وذلك من خلال النموذج التوليدي لمفاهيم حقوق الإنسان الرقمية الذي تم التوصل إليه ص من البحث.

◙ منطلقات / مبررات ورقة العمل

انطلقت ورقة العمل المعنوية بـ (حقوق الإنسان الرقمية كمتطلب للتحول الرقمي الآمن) وفق مجموعة من المبررات المتنوعة يمكن عرضها على النحو التالي

بادي ذي بدء، أن التحول الرقمي أصبح أمرًا ضروريًا وملحًا، بل من الضرورات الأساسية لجميع المؤسسات التربوية في كافة المجالات سعيًا إلى تحقيق التميز من خلال جودة الخدمات وتطويرها وتحسين الخدمات وتسهيل مهام المستخدمين والمستفيدين، انطلاقا من أن التحول الرقمي يعني استثمارًا في الفكر وتغييرًا في السلوك من أجل إحداث تغيير وتحول جذري في أسلوب وطريقة العمل للاستفادة الوظيفية من التطورات التكنولوجية التقنية بشكل أسرع وأفضل؛ فالتحول الرقمي لا يعني فقط تطبيق التكنولوجيا داخل المؤسسة، بل هو برنامج شامل يمس المؤسسة وطريقة وأسلوب عملها داخليًا من أجل تقديم خدمات للمستخدمين والمستفيدين، كما ذكر أحمد حسن عمر .

ويصح أكثر ضرورة لتحول المؤسسة رقميًا وذلك من خلال التطور المتسارع في استخدام وسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات في كافة مناحي الحياة، مع ملاحظة:

ارتفاع عدد مستخدمي الانترنت في مصر بنسبة ٧,٩٪وعدد مشتركي الانترنت عن طريق الهاتف المحمول ١٥,٧٪ لتصل إلى ٣٦,٢ مليون مشتركا في مايو ٢٠١٩ في حين بلغت صادرات الخدمات الرقمية ٣,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٩/١٨ ووصلت إلى ٤,٧ مليار في عام ٢٠٢٠ .

ترتب على ذلك أن لا بد من المطالبة بتفعيل الحقوق الرقمية من خلال التحول إلى مجتمع رقمي يعمل على إنشاء منصات رقمية لإثراء التفاعل والمشاركة المجتمعية الفعالة أو استبدال العمليات التقليدية بالرقمية أو اللجوء إلى العمليات الرقمية في المجالات المختلفة.

ويتطلب التحول الرقمي تمتع الأفراد المستخدمين والمستفيدين من التطورات التقنية وتمكنهم من تفعيل حقوقهم الرقمية تمتعًا فعليًا حتى يمكن ممارساتها ممارسة حازمة ومؤكده .

ارتفعت الأصوات مطالبة الدولة بضمان الحقوق الرقمية للمواطن / الإنسان، لأن الحياة الآن في العصر الرقمي (الانفتاح الرقمي / التحول الرقمي) أصبحت أكثر تعقيدًا؛ حيث أعطت مواقع التواصل الاجتماعي الأفراد الحق في التعبير عن آرائهم للوصول إلى المعلومات والحصول عليها، كما أعطت الأفراد الحق في التواصل مع المسؤولين وأصحاب القرار، وبالتالي، يتوجب على المستخدم لهذه البرامج أن يعرف حقوقه وواجباته الرقمية، كما أن الحقوق المكفولة في القانون لا تتغير سواء في العالم الواقعي أم في العالم الرقمي .

كانت الحقوق الرقمية في التاريخ المبكر للانترنت قليلة الأهمية لأن الانترنت كان متاحًا فقط للمؤسسات الموثوقة مثل الجامعات أثناء فترة التسعينيات، ولكن مع ازدهار اقتصاد الانترنت والحصول على انترنت عالمية، تم تنظيم بنيتها التحتية إلى أن تم اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية مقرًا لمنظمة الولايات المتحدة.

أكدت كونا Kuna أنه لتفعيل آليات حقوق الإنسان يتطلب وضع حدود جديدة لحقوق الإنسان في العصر الرقمي مع احترام الحقوق الأساسية والخصوصية.

أكد المستشار محمد خفاجى، نائب رئيس مجلس الدولة بأن ظهور جيل جديد من حقوق الإنسان يعرف بالحقوق الرقمية منذ عام ٢٠١٢ معترف به دوليًا وفق ما أكده مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في قراره ٢٠١٢ بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الانترنت، كما أكد بأن حرية التعبير الرقمي ليست مطلقة وإنما ترد عليها من الضوابط القانونية لحماية أمنها القومي بما يحقق تماسك الدول وصون هويتها، كما أوضح أن القانون الدولي يعترف بحرية التعبير الرقمية في ظل قيد حماية الأمن القومي والنظام العام والصحة العامة والأخلاق واحترام حقوق الآخرين.

أعلن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رسميًا في الأول من يوليو ٢٠١٦ أن الانترنت هو حق أساسي من حقوق الإنسان الرقمية ودعا القرار إلى توفير وتوسيع إمكانية الوصول إلى الشبكة العنكبوتية مع الاهتمام بمعالجة الفجوات الرقمية، لأن الشبكة العنكبوتية العالمية أمر ضروري لتحقيق هدف التنمية المستدامة في ٢٠٣٠ وهذا القرار بُني على بيان سابق للأمم المتحدة حول الحقوق الرقمية مفاده أن الإنسان يجب أن يتمتع بالحقوق الرقمية (تمتعًا موضوعيًا وممارسة فعلية جازمة) وأن تتم حمايتها على الانترنت مثلما هي الحقوق غير المنشورة على الانترنت مثل حرية التعبير.

وهذا القرار بشكل خطوة كبيرة ومهمة نحو حرية عالمية للانترنت من حيث المعلومات والوصول إليها.

أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان أننا يجب أن نتمتع بنفس الحقوق في العالم الافتراضي والعالم الواقعي، مما يؤكد ضرورة إتاحة الفضاء الالكتروني والذكاء الاصطناعي لإتاحة حقوق الإنسان الرقمية .

أصبحت الحقوق الرقمية أحد المطالب المهمة التي فرضها الإعلام في عصر الفضاء الافتراضي، وذلك لدخول المنصات (التعليمية) العالمية ٢٠٢٠ في مواجهة جادة مع المستخدمين في ظل تزايد مخاطر انتهاك الخصوصية؛ لذا ارتفعت المطالب بحقوق المستخدمين (الرقمية) من أجل حماية بياناتهم من الاستغلال السيئ، لذا :

أصدرت هيئة الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا بعنوان: الحق في الحياة الخاصة في العصر الرقمي أول نوفمبر ٢٠١٣، وكان هذا أول قرار أممي يؤكد بشكل واضح وملموس أن حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي تستدعى حماية وتعزيزًا بقدر حمايتها واحترامها في العالم الواقعي.

وبهذا فقد أوضح القرار الأممي للأمم المتحدة حول الحقوق الرقمي أن الإنسان يجب أن يتمتع بحقوقه الرقمية، وتتم حمايتها على الانترنت وتحديدًا حرية التعبير الممنوحة والمحمية، لأنه رقم إعلان الأمم المتحدة بأن الوصول للانترنت حق من حقوق الإنسان الأساسية إلا أنها قد تتعرض للانتهاك والتغيير من جانب الأفراد أو القطاع الخاص أو سلطات الدولة؛ لذا يجب التوعية حول هذه الحقوق وكيف يمكن حمايتها.

نادت مؤسسة حرية الفكر والإبداع (AFTe) Association for Freedom and Expression Thought بضرورة المبادئ والمفاهيم التي تعكس حقوقًا (رقمية) يجب أن يتمتع

بها الإنسان في العصر الرقمي تمتعًا فعليًا حتى يمكنه أن يعيش في بيئة رقمية تدعم التكنولوجيا المتقدمة والوطنية.

أكد المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في العهد الرقمي في تونس المنعقد في الفترة من ١١ - ١٤ سبتمبر ٢٠١٩، ضرورة وضع إطار لمستقبل حقوق الإنسان في العصر القيمي من خلال : تعزيز الأمن الرقمي والتشفير والخصوصية الرقمية والرقابة المجتمعية والهوية الرقمية والأدراج الرقمي وإمكانية الوصول إلى المعلومات.

أكدت منظمة المادة (١٩) " أن الحقوق الرقمية كالحق في التدفق الحر للمعلومات والأفكار وحرية التعبير [لهو حق لا يمكن أن يترك على هامش تلك التطورات الجديدة التكنولوجية].

أكد تقرير صادر عن مركز هردو HRDO- center ، أن الحديث عن الحقوق المرتبطة بالوجود على الانترنت لا جدال فيه ولا يحتمل تباطؤًا في الإقرار وفرض الالتزامات على الدول في كل ما يخص الخصوصية الرقمية والحق في الوصول والإتاحة، وذلك بعد أن وصلت ثورة المعلومات والتكنولوجيا في عام ٢٠١٧ إلى درجة قد تفوق الاستيعاب، كما أصبحت الشبكة العنكبوتية مجتمعًا كبيرًا فاق الإمكانات التكنولوجية والرقمية .

أكد برنامج الحريات الرقمية ٢٠١٣ على ضرورة تفعيل المبادئ التي تعكس حقوقًا رقمية يجب أن يتمتع بها الإنسان تمتعًا فعليًا في العصر الرقمي بجانب التمتع الموضوعي النظري؛ وذلك للعيش في بيئة رقمية آمنة .

وحتى تكون الخطة الإستراتيجية لحقوق الإنسان خريطة طريق لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ فقد اقترحت البحرين إعداد خطة عمل وطنية محققه للرغبة على تضمينها مبادرة حقوق الإنسان الرقمية في الأطر التنظيمية للخطة الوطنية على أن تتكون تلك المبادرة من ٤ أربعة محاور وهي : حماية البيانات والخصوصية / الهوية الرقمية / تقنيات المراقبة / الحاجة إلى إدارة المحتوى .

اعتمد أول قرار لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ذات علاقة بتأثير الانترنت على حقوق الإنسان في أكتوبر ٢٠٠٩ إذ أقر على : [أهمية ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير وتعزيزه وحمايته في وسائط الإعلام بجميع أشكالها بما فيها شبكة الانترنت كما دعا الدول إلى إتاحة المجال لمشاركة متساوية في (الولوج) إلى المعلومات وتكنولوجيا الاتصال واستعمالها مثل شبكة الانترنت.

في عام ٢٠١٢ تبنى مجلس حقوق الإنسان / قرارًا تاريخيًا من نوعه، إذ يؤكد على أن نفس الحقوق التي يتمتع بها البشر في الحياة الواقعية يجب أن تكون محمية أيضًا على الانترنت خاصة فيما يتعلق بحرية التعبير ومن ثم تكرار القرار عدة مرات في العامين ٢٠١٤ & ٢٠١٦

أكد أنطونيوس غوتيرس، الأمين العام للأمم المتحدة على ضرورة رسم حدود جديدة لحقوق الإنسان في العصر الرقمي، حتى يمكن سد الفجوة الرقمية وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية والاعتراف بحقوق الإنسان في السياقات الرقمية.

اقتضت نواتج الثورة الرقمية الأولى والثانية ضرورة تحول المجتمعات رقميًا بما يستوجب ذلك الإلمام بمتطلبات هذا التحول الرقمي المتمثلة في التمتع بحقوق الإنسان في العصر الرقمي تمتعًا فعليًا، وذلك استجابة لما دعت إليه اللجنة الأممية رفيعة المستوى عام ٢٠١٩

المعنية بالتعاون الرقمي بضرورة جعل المستقبل الرقمي أكثر أمانًا وشمولاً من خلال تمتع الإنسان بحقوقه الرقمية.

وقد صرح المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بضرورة تأكيد توصيات تعزيز اللجنة الفرعية للأمم المتحدة في المنتدى السنوي لإدارة الانترنت لعام ٢٠١٩ المتمثلة في الاعتراف بحقوق الإنسان في السياقات الرقمية والعمل على سد الفجوة الرقمية وبناء الثقة والأمن السيبراني.

وهذا يتطلب ضرورة تطبيق القيم والمبادئ والاهتمامات المشتركة لتحسين بيئة التعاون الرقمي في المنتدى السنوي لإدارة الانترنت.

وتؤكد (فارون جوانا)، مدير ترميز حقوق الإنسان في العصر الرقمي على ضرورة رفع الوعي لدى الأفراد، لأنهم يعتقدون أن الحقوق الرقمية لا تؤثر عليهم بشكل مباشر مما أدى إلى إنشاء منظمة ترميز الحقوق بهدف ترجمة الحقوق إلى رموز، كما طالبت أيضًا بوضع إطار تشريعي لهذه الحقوق الرقمية.

هناك مبادرات وتوصيات من جانب (الحقوقيين) بضرورة توعية الأفراد سواء المستهدفين أم المستخدمين الممارسين لهذه الحقوق الرقمية باعتبارها ضرورات ومتطلبات والتزامات يجب الوفاء بها مما ترتب على ذلك السعي نحو محاولة الإلمام بهذه الحقوق الرقمية كموضوع مستجد في الساحة القانونية لكونه أصبح متطلبًا ضروريًا للتحول الرقمي الآمن.

فالتركيز على حقوق الإنسان في العصر الرقمي يمكننا من التواصل والترابط مع الناس في جميع أنحاء العالم بشكل مسبوق.

أكد مركز وأكاديمية مؤسسة دويتشه Deutsche welle akademie لتطوير وسائل الإعلام الدولية والتدريب الصحفي ونقل المعرفة، على ضرورة دمج عناصر الحقوق الرقمية في الاستراتيجيات الداخلية الحالية وفي المفاهيم وكذلك المشاريع.

كما أكد برنامج الحريات الرقمية ومؤسسة حرية الفكر والتعبير AFTE على الآتي:

- إتاحة المعلومات حول الحقوق الرقمية.
- حماية الحقوق الرقمية والدعم القانوني لها.
- رفع الوعي وتشجيع الاعتماد على المصادر الرقمية.

كما أكدت هذه المؤسسة AFTE على الدفاع عن حق الفرد في الوصول واستخدام وإنشاء محتوى رقمي لأن اهتمام هذه المؤسسة بالحريات الرقمية نابع من اهتمامها وارتباطها بكثير من الحقوق والحريات الأخرى كالحق في المعرفة وحرية الرأي والتعبير والحريات الرقمية.

إعلان القمة العالمية حول مجتمع المعلومات ٢٠٠٣ الذي ركز على الحق في حرية التعبير باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وهذا يؤكد على الصلة المهمة بين الانترنت وحقوق الإنسان.

وأخيرًا، عقدت عدة مؤتمرات وندوات في بلجراد وبيروت وعواصم أخرى عن ضرورة تنفيذ المزيد من الأبحاث حول الحقوق الرقمية، وعن ضرورة الدفاع عن حقوق الإنسان عبر الانترنت، والدعوة إلى شبكة عنكبوتيه مفتوحة ولا مركزية، وعن ضرورة إتاحة النفاذ المجاني إلى المعلومات والمعرفة والتكنولوجيا.

تعليق :

أصبح التحول الرقمي بنية تحتية للدول تستند إليها في إدارة شؤونها والوصول إلى الحوكمة وللإدارة الرشيدة، وتوفير الخدمات والمعاملات المؤتمتة للمستخدمين بمختلف أشكالهم، لهذا فإن ذلك يتطلب تفعيل الحقوق الرقمية حتى يستطيع المستخدمون أتمتة Automation معاملاتهم .

أصبحت قضية حقوق الإنسان الرقمية من أهم القضايا التي تشغل العالم الواقعي والافتراضي، وهذه القضية تواكب التطورات التكنولوجية حتى تكون داعمًا آمنا للتحول الرقمي في ظل التعايش مع العصر الرقمي بمختلف مجالاته .

لم تعد الحقوق الرقمية حقوقًا قانونية فحسب ذات تشريع قانوني، بل صارت مسألة ذاتيه يتم من خلالها تحقيق التماسك الافتراضي بين أفراد المجتمع وكذلك التماسك الفعلي والواقعي وكيفية تطوير المجتمع.

قضية حقوق الإنسان الرقمية حديثة العهد منذ بداية تعميم خدمة الانترنت ونشرها لتكون حقوقا عالمية، نظرًا للتوسع في الشركات العالمية على تقديم خدمة الانترنت، وكذلك توسع خدمة الانترنت وانتقالها من الأغراض البحثية إلى تقديم خدمات مثل البريد الالكتروني وتطوير البرمجيات التي سهلت خدمة الانترنت .

◙ ماذا يقصد بحقوق الإنسان الرقمية ؟ ومتى نشأت ؟

قيل قديمًا، بأن حقوق الإنسان هي تلك الحقوق التي (تؤول) للمرء ببساطة لكونه إنسانًا.

ولكن يقال الآن بأن حقوق الإنسان في هذا العصر الرقمي وبالأخص في ظل التحول الرقمي بأنها تلك الحقوق الرقمية التي (يسعى) الإنسان لأن يتمتع بها تمتعًا فعليًا في ظل الرقمنة Digitalization التي نعيشها الآن من خلال إلمام الإنسان / الفرد بمهارات (رقمية) معينة تجعله داخل نطاق المجتمع / العصر الرقمي ومعترفا به دون أن يكون مستبعدًا من هذا المجتمع الرقمي.

وهذه الحقوق لكونها رقمية فإنما تنشأ من مبادئ الرقمنة وتساندها وتدعمها مواثيق أخلاقية للرقمنة حتى تأخذ مكانتها القانونية والتشريعية في العصر الرقمي .

وعليه، فإن المصدر الرئيس للحقوق الرقمية هو الاستجابة للتحديات الرقمية التي يمر بها المجتمع وفقا لمتطلبات العصر الرقمي .

ومما هو جدير بالذكر، أنه في ظل الرقمنة والتحول الرقمي هناك ثلاثة ممارسات أو أشكال متمايزة ترتبط بالتفاعل الاجتماعي الذي يتضمن الحقوق الرقمية يمكن تناولها على النحو التالي:

أولاً . التمتع الموضوعي بالحقوق الرقمية للإنسان، كأن يقال أصبحت جميع المؤسسات مرقمنة be Digitalization (ed) وتدار رقميًا، فهذا العمل قد أصبح موجودًا على أرض الواقع أنه تم تحويل الأساليب التقليدية المعهود بها إلى نظم الحفظ الالكترونية... ولكن قد لا يمارسه الإنسان ولا يتمتع به فعليًا وواقعيًا نظرًا لارتفاع نسبة الأمية الرقمية Digital Literacy بين أبناء الشعب المصري إذ تصل إلى ٦٩,٧؛ لأن التمتع الرقمي بالحق يقتضي أولا القضاء على الأمية الرقمية.

وفي ظل التمتع الموضوعي بالحق يكون انعكاسًا لما ينادي به المسؤولون من ضرورة الرقمنة والتعامل مع الآلات والأجهزة بصورة رقمية وإنهاء كافة أعمالهم رقميًا ... ولكن قد لا يتمتع بهذا الحق الكثيرون أو قد لا يصل الحق إلى صاحبة.

ثانيًا . التمتع المباشر بالحق الرقمي، حينما يتمتع الإنسان/ المواطن تمتعًا مباشرًا بذلك الحق، فإنه يحترم مبادرة التحول الرقمي للمجتمعات من أجل بناء الدولة الحديثة، فنجده يوظف الرقمنه في كافة مجالات وشؤون حياته حتى يصبح مواطنا رقميا متمتعًا بذكاء رقمي، وعليه، فإن ممارسة الحق الرقمي والتمتع به يؤدي إلى إشباع رغبة الفرد بهذه الحقوق ومواكبة التحولات الرقمية الحادثة في المجتمع وبالتالي لا تتم المطالبة من جانب الإنسان / المواطن بالتمتع المباشر بهذه الحقوق .

ثالثًا . الممارسة الجازمة (المؤكدة) للحق، ففي هذه الحال يمارس الحق الرقمي فعليًا ويتعامل الإنسان / المواطن رقميًا بكافة مجالات الحياة، وبهذا يتمتع فعليًا وموضوعيًا وممارسة جازمة ومؤكده بهذا الحق الرقمي.

◙ نشأة الحقوق الرقمية :

يعود البحث في نشأة الحقوق الرقمية إلى الانفتاح الهائل في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات الذي كان من أبرز سماته استخدام التكنولوجيا الحديثة بشتى أنواعها في مجالات الحياة العامة والخاصة، ومع هذا الانفتاح الرقمي لابد من تسليط الأضواء على حقوق المستخدمين من جهة وعلى حقوق الشركات من جهة أخرى، لأن هذا الانفتاح الرقمي دفع / الأمم المتحدة إلى اعتبار الانترنت حقا من حقوق الإنسان، ورغم كونه حقا واحدًا ضمن مجموعة من الحقوق الرقمية الأخرى . وهو ما سيتناوله البحث تفصيلا . انطلاقا من أن حماية الحق في الحياة الخاصة الرقمية حق أصيل من حقوق الإنسان يتضمن بين ثناياها عدة حقوق فرعية .

وعليه، فإن الحقوق الرقمية تشكل امتدادًا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الموجودة مسبقا، كما أنها حديثة العهد أيضًا منذ بداية تعميم خدمة الانترنت ونشرها لتكون خدمة عالمية، ونظرًا للتوسع في الشركات القائمة على ذلك، وكذلك توسع استخدام الانترنت من الأغراض البحثية إلى تقديم خدمات مختلفة مثل البريد الالكتروني والمراسلة الفورية؛ فصار تفاعل الأفراد مع الشبكة أكثر اقترابًا وتأثيرًا في حياتهم اليومية .

ينصح مما سبق أن الحقوق الرقمية للإنسان جزءً من حقوق الإنسان الأصيلة التي تسمح للفرد بالوصول إلى أجهزة الحاسوب والأجهزة الالكترونية وشبكات الاتصال واستخدامها.

ويرتبط مصطلح (الحقوق الرقمية) بحماية وإعمال الحق في السرية وحرية التعبير في سياق التقنيات الرقمية الجديدة، وخصوصًا شبكة الانترنت التي يعتبر الوصول إليها حقا يجب أن تكفله قوانين الدول المتعددة .

وأخيرًا ، توصف الحقوق الرقمية بأنها الرابط المفقود بين المنهجيات المعتمدة على التقنيات وتلك المعتمدة على القيم فما يتعلق بشبكة الانترنت .

◙ ماذا يقصد بالحقوق الرقمية أو حقوق الإنسان الرقمية؟

جاء في wikipedia أن مصطلح الحقوق الرقمية يصف حقوق الإنسان التي تسمح للفرد بالوصول إلى الإعلام الرقمي واستخدامه وإنشائه ونشره أو الوصول إلى أجهزة الحاسوب وغيرها من الأجهزة الاليكترونية أو شبكات الاتصال واستخدامها.

ويتعلق هذا المصطلح بشكل خاص بحماية وإعمال الحقوق الموجودة، مثل الحق في السرية أو حرية التعبير في سياق التقنيات الرقمية الجديدة وخصوصًا شبكة الانترنت، ويتم اعتبار الوصول إلى شبكة الانترنت حقا تكلفة قوانين الدول المتعددة.

وتعرفها Dw Akademie بأن الحقوق الرقمية هي حقوق الإنسان المطبقة في المجال الرقمي، إنها تتيح لنا استخدام الانترنت والتكنولوجيا الرقمية بحرية وبطريقة آمنه.

ويؤكد هذا المفهوم على أن حقوق الإنسان في العصر الرقمي أو الحقوق الرقمية هي امتداد لحقوق الإنسان أي أنها مستمده من الإعلام العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨، ومنسجمة مع مضامين العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦ وبهذا تكون حقوق الانترنت أو الحقوق الرقمية امتدادًا لحقوق الإنسان في العالم الواقعي، لذا فهي حقوق معترف بها ومحمية من قبل بعض القوانين والمعاهدات الدولية، حيث أقرت الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان: عددًا من القرارات تنص على : أن الحقوق نفسها التي يتمتع بها الناس في العالم الواقعي، تجب حمايتها أيضًا على الانترنت.

وقد أصدرت هيئة الجمعية العامة للأمم المتحدة أول قرار أممي بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٣ بعنوان الحق في الحياة الخاصة في العصر الرقمي.

مما يؤكد أن حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي تستدعى حماية وتعزيزًا بقدر حمايتها واحترامها في العالم الواقعي.

وهذا يؤكد أيضًا، أن الإنسان يجب أن يتمتع بالحقوق، وأن تتم حمايتها على الانترنت مثلما هي الحقوق غير المنشورة على الانترنت.

وعرفها جمال محمد غيطاس بأنه يقصد بحقوق الإنسان الرقمية إجمالاً الحقوق التي تضمن للإنسان القدرة على تداول المعلومات والبيانات في البيئة التي يعيش فيها، والحق في الوصول إليها واستخدامها، والقدرة على الاتصال والتواصل مع بيئته، أو مع من يريد من خلال خطوط وشبكات الاتصال.

ويركز هذا المفهوم على ضرورة تمتع الإنسان بحقوقه الرقمية التي تتيح له ممارسات أكاديمية تتعلق بحرية الوصول إلى المعلومات Access To Information، وتدفقها بشكل آمن وكيفية نشر المحتوى الرقمي الخاص وحمايته من الانتهاكات التعسفية، وكذلك حماية البيانات الشخصية المتعلقة بصاحبها ... لأن المعلومات صارت ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها.

وعرفها كل من المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي وجمعية الاتصالات التقدمية APC بأن الحقوق الرقمية أو حقوق الانترنت هي امتداد لحقوق الإنسان في العالم الواقعي، وهي حقوق معترف بها محمية ومروّج لها من جانب القوانين والمعاهدات الدولية فنفس الحقوق التي يتمتع بها الناس في العالم الواقعي تتوجب حمايتها أيضًا على الانترنت.

وتشمل هذه الحقوق : الحق في حرية التعبير، والحق في الخصوصية، والحق في التحرر من الرقابة مع الانترنت .

ويعرفها الباحث إجرائيًا بأنها مجموعة من الاحتياجات الرقمية والمطالب الضرورية والالتزامات الرقمية التي يجئ الوفاء بها معبراً لتزويد الفرد بمعلومات وتغلبًا على ما يواجهه من مشكلات وتجويداً في الأداء في ظل التحول الرقمي الحادث في المجتمع.

◙ أنواع الحقوق الرقمية :

من خلال البحث والتقصي ومراجعة وتحليل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والمواثيق المتعلقة بالاتصالات... التي تضمنت مجموعة من حقوق الإنسان الرقمية ... أمكن تناولها على النحو التالي:

١. حق الخصوصية الرقمية، Digital Privacy Right DPR

مما هو جدير بالذكر، أن هيئة الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت أول قرار أممي يؤكد بشكل واضح وملموس أن حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي تستدعى حماية وتعزيزاً بقدر حمايتها ويأخذ هذا الحق مسميات أخرى مثل الحق في الحياة الخاصة، الحق في احترام الخصوصية.

وعرف الخصوصية الرقمية : قاضي المحكمة الأمريكية كما ذكر معد الحرسان بأنه هو أن يترك الفرد / الشخص ليكون وحيداً .

وعرفها فقهاء آخرون بأنه رغبة الأفراد بالاختيار الحر للآلية التي يعبرون بها عن أنفسهم ورغباتهم وتصرفاتهم للآخرين وقد يقصد به، حق الأفراد في الحماية القانونية والأخلاقية من التدخل في شؤونهم وشؤون عائلاتهم في بيوتهم ومراسلاتهم وشرفهم وسمعتهم بوسائل مادية مباشرة.

وهذه الخصوصية الرقمية، هي وصف لحماية البيانات الشخصية للأفراد / للفرد التي يتم نشرها وتداولها من خلال وسائط رقمية، وتتمثل تلك البيانات الشخصية في البريد الالكتروني والحسابات البنكية والصور الشخصية ومعلومات العمل وكل المعلومات وجميع البيانات التي تستخدم أثناء تفاعل الفرد / المواطن على الانترنت عند استخدام الحاسب الآلي والتليفون المحمول أو أي من وسائل الاتصال الرقمي بالشبكة العنكبوتية.

وبناء على ما سبق فإن الخصوصية الرقمية تشمل:

- حماية شبكة الانترنت وخصوصيتها، والتي تتمثل في حق الفرد في الاحتفاظ بـ / على سرية وخصوصية المراسلات الهاتفية والبريدية والبريد الالكتروني.
- خصوصية الاحتفاظ بالمعلومات، التي تتمثل بحق الأفراد في عدم اطلاع غيرهم (الغير) على المعلومات الخاصة بهم والمثبتة في أجهزة الكمبيوتر والانترنت من خلال مواقع خاصة أو مؤسسات مرتبطة بالدولة أو مؤسسات الدولة نفسها.

وقد أعلن الاتحاد الأوربي في فبراير ٢٠٢٠ أجندته للسنوات الخمس المتمثلة فيما يخص الحقوق الرقمية (حقوق الإنسان الرقمية) التي تضع ضمن أولوياتها ثقة المستخدمين.

وقد تضمنت الإستراتيجية فيما يتعلق (بالخصوصية الرقمية) ضرورة منح المستخدمين موافقتهم قبل تخزين الملفات التقنية الصغيرة في متصفح الويب المستخدم والوصول إليها في أجهزة الحاسبات أو الهواتف الذكية أو أي جهات تتصل بالانترنت.

كما تضمن ميثاق اللائحة العامة لحماية البيانات: ضرورة كسب ثقة المستخدمين في الفضاء الرقمي ومحاربة التضليل على الانترنت.

◙ معايير أساسية لضمان المعلومات :

اتفق خبراء حماية المعلومات على ثلاثة معايير لضمان المعلومات، يمكن عرضها على النحو التالي :

- السرية، ويقصد بها عدم كشف المعلومات لغير أطرافها بما يوفر الخصوصية والسرية للمعلومات المتداولة على القضاء الرقمي .
- الأمانة، ويقصد بها عدم التلاعب بالمعلومات أو حذفها أو تعديلها بحيث يضمن المستخدم دقة نقل ما يريد من معلومات دون تدخل في أثناء النقل أو التخزين أو المعالجة.
- التوافر، استخدام توفر المعلومة للشخص أو الجهة التي يسمح لها المستخدم بالاطلاع عليها عند الحاجة .

ونظرًا لكون قضية (الخصوصية الرقمية) قضية حديثة العهد عند تناولها والحفاظ عليها ولزيادة تفاعل الأفراد مع العالم الرقمي، فقد أصبحت الخصوصية الرقمية مهددة وصارت البيانات الشخصية مادة يتم استخدامها إما تجاريًا في تنفيذ دعاية تسويقية، أو مراقبتها من جانب الشركات أو تعرضها للسرقة واستغلالها في أغراض قد تضر بأصحابها، وعليه، فإن التعامل مع تلك التجاوزات التي تتم من جانب الشركات وغيرها أو أي أطراف أخرى، يحتاج إلى العديد من التوجهات عن كيفية حمايتها من خلال تحديث الأطر القانونية ذات الصلة.

◙ التشريعات القانونية المختصة بالخصوصية الرقمية في الفضاء الرقمي :

هناك مجموعة من القوانين أو التشريعات القانونية التي تدافع عن الخصوصية الرقمية يمكن عرضها على النحو التالي:

◙ قانون حماية البيانات :

ويفرض على الشركات التي تقدم خدمة الانترنت وتقوم بتخزين معلومات رقمية لعملائها من نشر هذه المعلومات أو مشاركتها مع أطراف أخرى دون إفادة من العميل أي دون استئذانه وأخذ رأيه .

◙ قانون مراقبة الاتصالات :

حيث يعمل على تقييد مراقبة وسائل الاتصال بالانترنت والتي تكون في مجال العمل أو الموجودة في الأماكن العامة أو حتى في المنزل .

◙ قانون الحماية ضد جرائم الانترنت:

ويهدف هذا إلى منع الاستيلاء على الهوية أو سرقة البريد الالكتروني، وكل ما يخص حماية البيانات الشخصية التي يشاركها الفرد أثناء استخدامه الانترنت.

وقد يعود انتهاك الخصوصية الرقمية : إلى الفراغ التشريعي الذي يخص قضايا الانترنت وتداول المعلومات، وعدم وضوح الأطر التي تحمي الحريات الرقمية بصفة عامة، والخصوصية الرقمية بصفة خاصة.

وقد ذكرت بدرية عبد الله العوضي أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت في قرارها رقم ١٦٧ / ٦٨ بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠١٤ في الدورة التاسعة والستين بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي على :

- حق الإنسان في الخصوصية الذي لا يسمح بتعريض أي شخص لتدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصياته أو في شؤون أسرته أو مراسلاته، وحقه في التمتع بحماية القانون من مثل هذا التدخل .
- أهمية الاحترام التام لحرية الحصول على المعلومات وتلقيها ونقلها للغير، بما في ذلك الأهمية الأساسية للوصول إلى المعلومات والمشاركة الديمقراطية .
- التشديد على أن مراقبة الاتصالات أو اعتراضها على نحو غير قانوني أو تعسفي وكذلك البيانات الشخصية ... أمور تنتهك الحق في الخصوصية ويمكن أن تمس بالحق في حرية التعبير، وقد تتعارض مع مبادئ المجتمع الديمقراطي باعتبارها أعمالا تدخليه بدرجة كبيرة ولاسيما عند الاضطلاع بها على نطاق واسع.
- التزام الدولة بأن تكون مراقبة الاتصالات الرقمية متسقة مع الالتزامات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان وأن تتسم بالاستناد إلى إطار قانوني متاح للعموم وواضح ودقيق، وأن أي مساس بالحق في الخصوصية يجب ألا يكون تعسفيًا أو غير قانوني.

وبهذا تكون الخصوصية الرقمية حق الفرد / المستخدم / المواطن أو المؤسسة وكذلك المجموعة في أن يحددوا لأنفسهم وقتًا لهذه الخصوصية متى وكيف وإلى أي مدى يمكن للمعلومات الخاصة بهم أن تصل للآخر، وكذلك من حقهم ضبط عملية جمع المعلومات الشخصية عنهم وكيفية معاملتها آليًا وحفظها وتوزيعها واستخدامها في صنع القرار الخاص بهم والمؤثر فيهم . وباختصار فالخصوصية سيطرة الشخص على معلوماته الشخصية.

وهناك عدة حقوق فرعية متضمنة في حق الخصوصية الرقمية يمكن تناولها على النحو التالي :

◙ الحق في التخفي الرقمي

فقد بات من حق أي شخص الوجود على شبكة الانترنت دون أن يكون مجبرًا على كشف هويته الحقيقية شريطة ألا يؤثر ذلك في النظام العام أو يمس حقوق الغير وحرياتهم.

◙ الحق في النسيان الرقمي Digital forgotton

ويقصد التزام المسؤولين عن معالجة المعطيات الشخصية بعدم حفظ تلك المعطيات لمدة تتجاوز الغاية التي جمعت من أجلها.

ويقصد به كذلك تخويل شخص الحق في تعديل أو حتى سحب معلومات تخصه من شبكة الانترنت (مواقع إليكترونية ومواقع التواصل الاجتماعية) شريطة ألا يُحدث ذلك ضررًا للأشخاص الذين يحوزون هذه المعلومات.

◙ حرية التعبير الرقمية: Digital Freedom of expression

حق رقمي يقصد به إتاحة الفرصة للفرد / المستخدم وبذل الجهد ليعبر عن رأيه، أي تمكين الأفراد / المستخدمين من فهم وإدراك وكيفية التمتع بحقوقهم نظريًا وفعليًا وممارسة جازمة، وتمكينهم من تحدي الوضع الراهن.

٢. الحق في النسيان الرقمي: Digital forgotton

ذكر بوخلوط الزين أن الفقهاء القانونين اختلفوا بشأن تعريف الحق في النسيان الرقمي بين مضيّق للتعرف وموسّع له.

فبالنسبة للتعريف الضيق للحق في النسيان الرقمي أنه يقصد به حق الفرد في عدم احتفاظ المسؤول عن المعالجة ببياناته الشخصية لفترة لا تتجاوز الغرض أو الغاية الأصيلة التي جمعت لأجلها

فالحق في النسيان الرقمي حسب هذا المفهوم مُكنة للفرد لمراقبة بياناته الشخصية والتحكم في هويته الرقمية من خلال السماح له بالاطلاع عليها وتصحيحها أو محوها في بعض الحالات.

ووجهه النظر الواسعة أن الحق في النسيان الرقمي يقصد به حق الشخص في السيطرة والتحكم في أية معلومة ذات طابع شخصي تخصه، فالحق في النسيان الرقمي وفقا لهذا المفهوم، فإن الفرد له الحق في أن يحتفظ طوال حياته بالسيطرة على ذكرياته الرقمية والتصرف فيها في أي وقت يريده، والقيام بمحوها جزئيًا أو كليًا متى رغب في ذلك.

وعرفت اللجنة الوطنية للمعلوماتية في فرنسا، (الحق في النسيان الرقمي) بأنه الحق الذي يُخول صاحبه مُكنة السيطرة من حيث الزمان على بياناته الشخصية، بغية الحصول على حذفها أو محوها عندما يرغب في ذلك .

ويرى بوخلوط الزين أن وجهة النظر الموسّعة للحق في النسيان الرقمي تتوافق مع طبيعة البناء الهيكلي والفني لشبكة الانترنت؛ فمستخدم الانترنت يفقد السيطرة على معلوماته الشخصية بمجرد نشرها وتناقلها من موقع لأخر وقد تصبح هذه المعلومات قديمة وقد تكون غير صحيحة، وهكذا ومن الأهمية بمكان، أن الحق في النسيان الرقمي أحد أهم عناصر الخصوصية الرقمية للإنسان، وأنه حق مستقل.

٣. حق التشفير Encryption

أكد تقرير الأمم المتحدة أن التشفير أحد أهم حقوق الإنسان في العصر الرقمي؛ إذ أنه أداة أساسية لحماية حق حرية الرأي والتعبير في العصر الرقمي، حيث يجعل بيانات الاتصال غير مفهومة لأي شخص سوى المستقبل المقصود بخلق منطقه خصوصية لحماية الرأي والاعتقاد إذ يجب على الشركات والدولة والحكومة تبني التشفير بدلا من حزره أو إضعافه.

ويقصد بالحق في استخدام التشفير الرقمي أي استخدام رموز وإشارات غير متداولة؛ فتصبح بمقتضاها المعلومات المرغوب في تحويرها أو إرسالها غير قابلة للفهم من جانب الغير.

وعرف (بشرى صبح) التشفير بأنه العمل من أجل البيانات والحفاظ على الخصوصية، لأنه بمجرد إرسال البيانات الخاصة بالفرد إلى كمبيوتر آخر على شبكة الانترنت سنحتاج إلى تشفير هذه البيانات للتأكد من سلامتها ووصولها بالشكل المطلوب، وربما جميع هذه

البيانات قد تتعرض للتصنت أو السرقة، لذا وجب استخدام التشفير أثناء القيام بعمليات حساسة في الانترنت.

يتضمن التشفير تحويل البيانات إلى إجراء بحيث يستحيل على أي طرف قراءة هذه الأجزاء وفهم أي معنى لها. وعندما تصل هذه البيانات إلى المستلم الخاص بها، يتم تغيير هذه البيانات إلى شكلها الأصلي وتصبح مفهومة مرة أخرى. وتسمى هذه العملية فك التشفير .

أي أن تشفير البيانات يحولها لشكل غير قابل للقراءة ويسمى (نص مشفر) إذ يتم التشفير باستخدام عمليات رياضية معقدة باستخدام مفتاح سري لتحويل البيانات الخاصة بك إلى نص مشفر؛ حيث يتم استخدام المفتاح لتشفير أو فك البيانات تمامًا كما يستخدم مفتاح (الباب) لفتح وغلق الباب وهذا يسمى التشفير المتناظر.

والهدف الرئيس من التشفير هو حماية البيانات والمعلومات من الوصول إليها عن طريق أية جهة.

ويتطلب تفعيل هذا الحق تفعيل ما يسمى بـ الأمن السيبراني، وهو عملية حماية الأنظمة والشبكات والبرامج ضد الهجمات الرقمية، حيث تهدف هذه الهجمات السبرانية الوصول إلى المعلومات الحساسة أو تغييرها أو تدميرها بغرض الاستيلاء على ممتلكات المستخدمين.

٤. الحق في الحصول على المعلومات :

بما أن الثورة الرقمية أصبحت جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية سواء من حيث اقتناء الأجهزة الذكية أو الاهتمام بجني ثمار هذه الثورة بامتلاك كل وسائل القوة لدرجة أن العالم اجمع يعيش الآن ما يسمى بالعصر الرقمي، وقد تزامن هذا التطور في أجهزة الحاسوب مع شبكات الانترنت حتى أصبحت المعلومات متاحة لكل البشر بدون فواصل أو بلا حدود، مما جعل أو فرض استثمار هذا التطور في التعامل مع المعلومات حتى يمكن الاستفادة منه في تطوير مجالات الحياة البشرية ... مما جعل البحث عن المعلومات وما ينتج عنها من معرفة عاملا ضروريًا ومؤثرًا من عوامل الإنتاج، وهذا يعكس الجانب الإيجابي من الثورة الرقمية بإتاحة المعلومات والبيانات على نطاق عابر للحدود أي دون قيود وبشكل سلس وواسع النطاق وعليه، فإن حق الحصول على المعلومات وإتاحتها يعد من أبرز معالم الثورة الرقمية؛ فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة تتيح فرصًا متساوية للدخول إلى مجتمع المعلومات، وتلقي المعطيات من مصادر متعددة، وهذا يؤكد على أن الوصول إلى الانترنت أحد أهم الحقوق الرقمية للإنسان لأنه إحدى أقوى الأدوات التي يمتلكها شعوب القرن الحادي والعشرين، وهذا الحق ليس ذات بعد (خدمي)، بل حق أصيل ورقمي.

٥. حق الأمن الالكتروني : El-Security Right

يشير هذا الحق الرقمي إلى مجموعة من التقنيات المستعملة لحماية سلامة الشبكات والبرامج والبيانات من الهجوم والولوج غير المصرح به،

وعليه، فيمكن أن يساعد استخدام وتفعيل حق الأمن الالكتروني على منع الهجمات الإلكترونية واختراق البيانات وانتحال الشخصية، كما أنه يمكن أن يساعد في إدارة حالات الخطر.

ولتحقيق الأمن الإلكتروني؛ فإن هناك ثلاث خطوات تتعلق بمعالجة الأمن هي :

- الخطوة الأولى : وتكمن في تعرف المشكلة .

- الخطوة الثانية : تقييم وتحليل المشكلة، أي يجب عزل جميع البيانات والمعلومات التي يمكن أن يتأثر بها الهجوم .
- الخطوة الثالثة : إنشاء ملف يمكن من خلاله حل المشكلة.

٦. الحق في الأمن الرقمي : Digital security

ويشير هذا الحق إلى كل تلك الطرق المختلفة والمتعددة التي تكون غايتها هي حماية حسابات الانترنت المتعلقة في الحاسب الآلي وحماية الملفات من التسلل أو التدخل والتطفل من قبل مستخدمين خارجين (غير مصرحين).

ويتيح الأمن الرقمي لصاحبه أو لنا من خلال إجراءات احترازية بسيطة ومناحة القدرة على التحكم بالمخاطر والتهديدات الإلكترونية إلى حد كبير، في الوقت الذي قد يؤدي إهمال تلك الإجراءات إلى نتاج كارثيه لا تحمد عقباها قد لا نستثني أيامنا محاولات الاختراق والفرضيه والابتزاز وسرقه البيانات والتعدي على الخصوصية والملكية الفكرية باتت حوادث نسمع عنها بشكل يومي.

وعليه، فالأمن الرقمي يمكن تعريفه على أنه مجموعة الأدوات والتطبيقات التي يتم استخدامها لحماية المعلومات على الحاسوب والانترنت.

٧. حق الهوية الرقمية : Digital Identity Right

الهوية الرقمية أو إضفاء الطابع الرقمي على الهوية هي التعريف الفريد للأفراد من خلال منشأه رقمية ويمكن أن تشكل الهوية الرقمية أساسًا لهوية تأسيسية كجزء من التسجيل المدني والتي يمكن من خلالها تجميع أو بناء العناصر الوظيفية الأخرى مثل الهوية الوطنية.

وتعتمد الهوية الرقمية على بنية تحتية متكاملة ممثله في تغطية الانترنت والأمن والتكنولوجيا / تكنولوجيا القياسات الحيوية والأجهزة الذكية.

ويقصد بالهوية الرقمية أو هوية الانترنت أنها : هوية اجتماعية يؤسسها مستخدم الانترنت في المجتمعات الرقمية والمواقع الالكترونية.

ويمكن أن تعرف على أنها : تمثل ببنيه الفرد لنفسه، والبعض الآخر يختارون استخدام أسمائهم الحقيقية على الانترنت، والبعض الآخر يفضلون أن يبقوا مجهولين، فيعرفون أنفسهم بأسماء مستعارة قد تدل على قدر من معلوماتهم الشخصية ويمكن أن تحدد علاقة مستخدم الانترنت بقائمة أصدقائه هويته الرقمية .

وأحيانًا يطلق عليها الهوية الافتراضية وتعرفها موسوعة webopedia بأنها الشخصية التي يتم إنشاؤها من طرف المستخدم (الإنسان) الذي يعمل كهمزة وصل بين الشخص الطبيعي والشخص الظاهري للمستخدمين.

وعليه تكون الهوية الافتراضية تعني السمات والمواصفات التي يقدمها الفرد / الشخص الطبيعي للآخرين عبر الانترنت، فتتم عملية الاتصال بين ثلاثة أطراف وليس طرفين:

الشخص العادي . الهوية الافتراضية . الأشخاص الآخرين وبهذا تكون الهوية الافتراضية كما عرفتها مسعوده بايوسف بأنها مجموع السمات أو الصفات والرموز والبيانات التي يستخدمها الأفراد في تقديم أنفسهم للآخرين في المجتمعات الافتراضية ويتعاملون معهم من خلالها.

◙ سمات الهوية الرقمية :

حددت مسعودة طلحة مجموعة من هذه السمات يمكن تناولها على النحو التالي:

- أنها متطورة، أي تتغير الهوية عبر الانترنت بسبب كونها وسيلة مرئية ذات مستويات صغيرة من الحقيقة خاضعة للوصف.
- أنها امتداد للحقيقة : عندما يقوم المستخدم بإنشاء هوية، يمكن أن يكون بناءً واعيًا، فيمكن أن يتطور بشكل لا شعوري خلال فترة من الزمن، أو يمكن أن يكون ببساطة انعكاسًا للمستخدم في الحياة الحقيقية
- أنها اختيارية ومتحكمة؛ إذ يمكن للمستخدم إنشاء هوية مختلفة تمامًا عن ذاته الحقيقية .
- أنها تقنية؛ توجب التعامل مع برامج المحادثة الحاسوبية وتطبيقات الشبكة العنكبوتية ومواكبة تطوراتها أولا بأول .
- أنها قوية، إذ تمنح الشخص الإرادة القوية في التعبير عن ذاته .
- أنها إجرائية، أي أنها أكثر ديناميكية وإجرائية، لكونها تنتج عن الآثار الرقمية التي تحلقها على الانترنت.

وبهذا تكون الهوية الرقمية جملة من المعلومات التي تعطي فكرة عن ذات المستخدم كما يخضع تكوينها ونشاطها لتكنولوجيا المعلومات.

٨. إدارة الحقوق الرقمية digital Rights management

هو نظام يقيد عرض أو تشغيل المواد الرقمية على الحاسوب، ويمنع هذا النظام المستخدم من الوصول إلى الوسائط الرقمية أو نسخها أو تحويلها إلى صيغ أخرى.

٩. حق السلامة الرقمية :

يشير هذا الحق الرقمي إلى الطرق التي تضمن أن البيانات حقيقية ودقيقة وآمنة ضد أي تحديث للمستخدمين غير المصرح منهم .

١٠. المعرفة الرقمية: digital knowledge

القدرة على العثور على تقييم : استخدامًا ومشاركة وإنشاء محتوى رقمي بالإضافة إلى الكفاءة في التفكير الحاسوبي.

١١. الحق في الاستخدام الرقمي :

القدرة على استخدام الأجهزة والوسائط الرقمية بما يتضمن التمكن من السيطرة من أجل تحقيق توازن صحي من الحياة على شبكة الإنترنت وخارجها.

١٢. التواصل الرقمي : digital Comnunication

القدرة على التواصل والتعاون مع الآخرين باستخدام التقنيات الرقمية والوسائط المتعددة (المشاركة الحية على الانترنت، التواصل الجماعي عبر الانترنت، النصيحة الرقمية)

١٣. الحق في التخفي الرقمي أو عدم الظهور :

ويؤكد غيطاس أن المفكرين يرون أن هذا الحق يعد أهم آثار البيئة الاتصالية الشاملة التي تشبع رغباتنا الإنسانية، ففي البيئة الاتصالية إما أن تكون ظاهرين، وإما أن نمتنع عن الظهور

(نختفي) دون أدنى تأثير للضغط الاجتماعي كما هو الحال في البيئة العادية، بل يمكن أيضًا عدم الظهور وإن أكثر بروز لهذا الحق (التخفي الرقمي) حال التعامل الالكتروني من خلال مواقع ليس لها وجود في الواقع المادي، وإنما لها وجود في الواقع الاليكتروني.

وقد تضمن إعلان الديمقراطية الرقمية مجموعة من حقوق الإنسان الرقمية أوردها جمال محمد غيطاس على النحو التالي :

- حق الاتصال المفتوح بالانترنت، حيث نوهت الوثيقة أنه ينبغي أن تكون شبكات الاتصال عالية السرعة المستقبلية ومفتوحة ومتنافسة مثل شبكات الانترنت القائمة على تقنية الاتصال التليفوني في العصر الحالي مع توفير خيارات كاملة من موفري الخدمة والمحتوى والخدمات.
- الحق في الاتصالات غير المقيدة، ويجب تطبيق هذا الحق / المبدأ الخاص بحرية التعبير على شبكات عالية السرعة كالمستخدمة في الاتصالات بالانترنت؛ فينبغي أن تتاح لمستخدمي اتصالات الانترنت فائقة السرعة التواصل الكامل بدون أية عقبات مع جهاز متصل بالشبكة، وينبغي على الهيئات الحكومية أن تصر على إمكانية الوصول لمعلوماتها وخدماتها عبر الأنظمة مفتوحة المصدر المجانية.
- الحق في شبكات مجتمعية قوية، ففي الوقت الذي تتطور فيه تقنيات الاتصالات وزيادتها في السعة، ينبغي أن يكون هناك تطور مماثل في موارد الشبكات المجتمعية ويسير في اتجاه مواز.
- الحق في حصة بالتليفزيون الرقمي، فالانتقال إلى التليفزيون الرقمي سيزيد من قدرة المحطات على بث قنوات جديدة مما يجعل إمكانية استخدام جزء من هذا البث في زيادة البرامج المقدمة على أن تستمر إيرادات بيع الترددات في دعم برامج الخدمة العامة.
- الحق في الخصوصية عبر الانترنت، إذ ينبغي أن يتمتع المواطنون بأنظمة اتصالات آمنة من المراقبة والاستغلال الخارجي ومحمية من محاسبة الشركات، كما ينبغي الحفاظ على حرية الاستمتاع بأعمال إبداعية دون تحديد اسم المستخدم.
- الحق في الترددات اللاسلكية الشائعة، إذ ينبغي أن تكون هذه الخدمة متاحة لكل المستخدمين بشكل متكافئ، وينبغي تخصيص جزء من هذه الترددات الشائعة غير المرخصة للتطبيقات والخدمات العامة.
- الحق في أجهزة ومعدات خالية من القيود، إذ لا ينبغي أن تكون أجهزة الكمبيوتر ومعدات التشغيل والتسجيل وغيرها من الأجهزة مثقلة بعوائق تقنية هدفها منع المستخدمين من توظيف أجهزتهم بطريقة تناسبهم.
- الحق في برمجيات متحررة من القيود، إذ ينبغي أن تحقق قواعد حقوق النسخ والنشر توازنًا عادلا بين حقوق المبدع وحقوق المواطنين والمبتكرين في المستقبل .
- الحق في مواقع عامة على الويب، إذ يجب تخصيص جزء من فضاء شبكة الويب كتطبيقات الاهتمامات العامة التي يمكن أن تضيف برامج ومشروعات تعليمية...
- الحق في خدمة رقمية عامة، إذ يجب توسيع المبدأ الراسخ الذي يضمن تساوي كل المواطنين في الوصول لخدمة الهاتف العامة ليشمل خدمات الاتصال المتطورة، وتوفير الخدمة للمناطق منخفضة الدخل في الأحياء الفقيرة والقرى وغيرها.

◙ سمات حقوق الإنسان الرقمية

تتسم حقوق الإنسان الرقمية بسمات يمكن تناولها على النحو التالي:

- أنها متطورة ومتجددة، وذلك لكونها مرتبطة بالإنسان والثورات الرقمية المتجددة الحادثة في المجتمع؛ فالإنسان في حال تطور مستمر وكذلك التكنولوجيا الرقمية في حال تطور مستمر أيضًا، هذا الأمر يترتب عليه استحداث حقوق رقمية جديدة تتواكب مع المستجدات التكنولوجية الحديثة وتكون متطلبًا ضروريًا للاستجابة للتحول الرقمي.
- أنها مطلقه وليست مقيدة في حد ذاتها، ولكن قد يفرض عليها التقييد حتى لا يتم انتهاكها من جانب آخرين .
- أنها متكاملة؛ فتتكامل حقوق الإنسان الرقمية بعضها مع بعض؛ فيرتبط الحق في الوصول إلى الانترنت والحصول على المعلومات والمحافظة على الخصوصية والسرية والتشفير والأمان الرقمي معًا، إذ ليس كل حق رقمي إنساني منفصلا أو مستقلا بذاته، فهي تتكامل ليعزز بعضها البعض الآخر، مما يترتب على ذلك التمتع الموضوعي والفعلي والممارسة الجازمة والمؤكدة لجميع هذه الحقوق الرقمية.
- أنها حقوق عامة لجميع البشر، لأنه وفقا للتطور التكنولوجي والانفتاح الرقمي؛ فقد ترتب على ذلك تفعيل التحول الرقمي الذي أصبح ضرورة واجبه مما ترتب على ذلك تفعيل الحقوق الرقمية كمتطلب رئيس لهذا التحول الرقمي الأمن، للتأكيد على أن من حق الإنسان الاتصال المفتوح بالانترنت كما أكدت على ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- إنها حقوق عالمية، لكونها متاحة لجميع المستخدمين وأفراد المجتمع وفقًا لشروط العالمية من حيث الانفتاح على العالم، وتبادل المعرفة وإثراء الفكر، واحترام الخصوصية.
- إنها حقوق ذاتية ونسبية وبتغيره؛ إذ يسعى الفرد أو المستخدم إلى تعلم المهارات الرقمية وإتقانها بدقة حتى يستطيع بطريقة ذاتية أن يتمتع بهذه الحقوق الرقمية في ظل التحول الرقمي .

◙ الاتفاقيات والمعاهدات والتوجهات والمواثيق الدولية التي تدعم وتعزز حقوق الإنسان الرقمية:

مما هو جدير بالذكر، أن حقوق الإنسان الرقمية حظيت عالميًا باهتمام فائق المستوى، وخصوصًا بعد ذيوع وانتشار شبكة الانترنت منذ تسعينات القرن العشرين، أي منذ عام ١٩٩١ مما أحدث ذلك نقلة نوعية سريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات بعد أن كان (الانترنت) مقتصرًا على الأبحاث الأكاديمية، كما تبع ذلك تطور البرمجيات التي سهلت استخدام الانترنت حيث تضاعف عدد مستخدمي الانترنت من ٣٦٠ مليون مستخدم عام ٢٠٠٠ إلى ما يقارب ٢,٧ مليار مستخدم في عام ٢٠١٣ عالميًا ...

وقد تصدرت الصين بـ ٩٠٤,٠٨٠ مليون مستخدم والهند ٧٤٣,١٩٠ مليون مستخدم، والولايات المتحدة الأمريكية ٣١٢ مليون مستخدم أي عالميًا بصفة عامة، فقد وصل عدد مستخدمي الانترنت إلى ٤,٥ مليار مستخدم عام ٢٠٢٠ .

ومحليًا، فيمكن الإشارة إلى أن عدد مستخدمي الانترنت في مصر ارتفع بنسبة ٧,٩٪ ليصل إلى ٤٠,٩ مليون مستخدم عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩، وعام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ بلغ العدد ٤٨,٥٠ مليون مستخدم وفقا لنتائج مسح استخدامات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع الأسر والأفراد، كما كشف التقرير عن حجم الاشتراكات بالهاتف المحمول ٩٦,٤٢ في نهاية مارس ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٩٦,٠٣ في نهاية فبراير ٢٠٢٠ ..

وفي ظل هذه النسب المرتفعة لمستخدمي الانترنت، فقد صدر تقرير عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ عن منظمة العفو الدولية يهاجم انتهاكات الحقوق الرقمية.

ويمكن تناول أهم تلك الاتفاقيات على النحو التالي :

أولاً : ميثاق حقوق الانترنت لجمعية الاتصالات المتقدمة (APC) Association for progressive communication

جمعية الاتصالات المتقدمة / ورشة عمل حقوق شبكة الانترنت في جمعية الاتصالات بأوربا . براغ فبراير ٢٠١٠ .

حيث هدف هذا الميثاق إلى تطوير سبع أفكار رئيسية وهي الوصول إلى الانترنت للجميع/ حرية التعبير وحرية التنظيم / الوصول إلى المعارف والتعليم المشترك والتأليف / البرمجيات مفتوحة المصدر المجانية وتطوير التقنيات / الخصوصية والمراقبة والتشفير / حوكمة الانترنت وحماية الوعي وإعمال الحقوق .

وأكد الميثاق أن القدرة على مشاركة المعلومات والتواصل بحرية باستخدام شبكة الانترنت أمر ضروري من أجل إعمال حقوق الإنسان (الرقمية) على النحو المجسد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ثانيًا : إعلان القمة العالمية حول مجتمع المعلومات wsis ديسمبر ٢٠٠٣ تحت رعاية الأمم المتحدة UN World Summit on the Information Society

نظرًا للأثر الملموس الذي /حدثته الانترنت والتكنولوجيا الرقمية على جوانب عديدة من حياة الشعوب حول العالم، قامت مجموعة من الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني بالإعلان خلال القمة العالمية حول مجتمع المعلومات والتي عقدت ٢٠٠٣ عن الرغبة المشتركة والالتزام تجاه بناء مجتمع معلومات شامل هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها.

وهذا يؤكد الصلة الوثيقة بين الانترنت وحقوق الإنسان وخاصة في إعلان مبادئ القمة العالمية حول مجتمع المعلومات الذي يركز على (الحق في حرية التعبير باستخدام تكنولوجيا المعلومات) .

ثالثًا : مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. يوليو ٢٠١٢

حيث أصدر قرارًا رقم (١٣) بخصوص تعزيز وحماية والتمتع بحقوق الإنسان على شبكة الانترنت هذا نصه:

أ.[يعترف المجلس بالطابع العالمي والمفتوح للإنترنت كقوة دافعة في تسريع التقدم نحو تحقيق التنمية في مختلف أشكاله، ويدعو جميع الدول لتشجيع وتسهيل الوصول إلى شبكة الانترنت والتعاون الدولي الذي يهدف إلى تطوير وسائل الإعلام والمعلومات ومرافق الاتصالات في جميع البلدان وتشجيع الإجراءات الخاصة لأخذ هذه القضايا محل الاهتمام في حدود ولاياتها].

ب.[مواصلة النظر في تعزيز وحماية والتمتع بحقوق الإنسان بما في ذلك الحق في التعبير على شبكة الانترنت وغيرها من التقنيات، فضلا عن الكيفية التي يمكن أن تكون الانترنت أداة مهمة للتنمية وممارسة الإنسان حقوقه وفقا لبرنامج عمل المجلس] .

رابعًا : قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بشان الحق في الخصوصية في العصر الرقمي ٢٠١٤

جاء قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي هذا نصه :

وإذ تشدد على أن مراقبة الاتصالات و / أو اعتراضها على نحو غير قانوني أو تعسفي وجميع البيانات الشخصية على نحو غير قانوني أو تعسفي أمور تنتهك الحق في الخصوصية، ويمكن أن تمس بالحق في حرية التعبير، وقد تتعارض مع المجتمع الديمقراطي

ويجب أن تكون مراقبة الاتصالات الرقمية متسقة مع الالتزامات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان وأن تتم بالاستناد إلى إطار قانوني متاح للعموم وواضح ودقيق وخال من التميز.

خامسًا: إعلان ساو باولو / البرازيل أبريل ٢٠١٤ الاجتماع العالمي لأصحاب المصلحة المتعددين بشان مستقبل إدارة الانترنت

حيث أكد الاجتماع على حق الإنسان في الخصوصية (الرقمية) ولا يسمح بتعريض أي شخص لتدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصياته، وحقه في التمتع بحماية القانون من مثل هذا التدخل، وهذا من جانب التصدي بفعالية للتحديات المرتبطة بالحق في الخصوصية في سياق تكنولوجيا الاتصالات الحديثة وسرعة وتيرتها التكنولوجية وتطورها التكنولوجي الفائق، مما قد يؤدي إلى انتهاك الحق في الخصوصية على نحو غير قانوني أو تعسفي.

سادسًا، إعلان الديمقراطية الرقمية مركز هردو HRDO ٢٠١٧ .

حيث تناول هذا الإعلان عشرة حقوق هي :

- الحق في الاتصال المفتوح بالانترنت.
- الحق في اتصالات غير مقيدة / الحق في شبكات اجتماعية قوية
- الحق في حصة بالتليفزيون الرقمي / الحق في الخصوصية عبر الانترنت
- الحق في الترددات اللاسلكية الشائعة /
- الحق في أجهزة ومعدات خالية من القيود .
- الحق في برمجيات متحررة من القيود
- الحق في مواقع عامة على الويب / الحق في خدمة رقمية عامة

سابعًا، العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

المادة (١٥) حيث حدد العهد المادة (١٥) على النحو التالي :

تقر الدول الأطراف في هذا العرض بأن من حق كل فرد :

- أن يشارك في الحياة الثقافية
- أن يتمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته .
- أن يفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي.

ثامنًا، موقف الدستور المصري من الحقوق الرقمية ٢٠١٤ المادة [٥٧] تنص على :

(للحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمس وللمراسلات البريدية والبرقية (والالكترونية) والمحادثات الهاتفية، وغيرها، من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا

تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة وفي الأحوال التي بينها القانون).

تاسعًا: الإعلان الإفريقي لحقوق وحريات الإنترنت ٢٠١٤

وكان الدافع وراء هذا الإعلان هو الحاجة إلى وضع مجموعة من المبادئ التي تلهم العمليات السياسية والتشريعية المتعلقة بحقوق الانترنت والحريات والحكم في أفريقيا.

فالإعلان يهدف إلى تهيئة بيئة على الانترنت تتفق مع المعايير الخاصة بحقوق الإنسان والتي (تستطيع) تعمل على تلبية احتياجات وأهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وهذا الإعلان يعد مبادرة افريقية لتعزيز معايير حقوق الإنسان ومبادئها للانفتاح الرقمي في صياغة وتنفيذ سياسات الانترنت في القارة.

تعقيب

من خلال عرض تلك الاتفاقيات والمواثيق والعهود العالمية أمكن التوصل إلى :

- أن هذه الاتفاقيات والمواثيق والعهود العالمية تعد مواثيق مقننة ذات سياج قانوني لإيجاد نوع من التكامل بين حقوق الإنسان في الواقع الطبيعي وحقوق الإنسان في العالم الافتراضي (العالم الرقمي) إذ أن حقوق الإنسان الرقمية هي امتداد لحقوق الإنسان الأصيلة.
- أكدت جميع هذه الاتفاقيات على ضرورة تمتع الإنسان بحقوقه الرقمية (في العصر الرقمي) تمتعًا فعليًا وذلك لممارسة هذه الحقوق الرقمية في العالم الافتراضي والواقعي ممارسة جازمة ومؤكدة .
- كما أكدت كذلك على ضرورة أن يكون هذا التمتع بتلك الحقوق الرقمية دون تدخل تعسفي من أي جهة من الجهات إلا إذا كانت مراقبة مقننة ولها تشريع قانوني.
- جاءت هذه الاتفاقيات والمواثيق الدولية لتعزيز حقوق الإنسان الرقمية التي أصبحت متطلبًا ضروريًا في هذا العصر .
- وأكدت كذلك على أن الحق للوصول للانترنت والحصول على المعلومات والمعرفة يتطلب الإلمام الرقمي بمهارات فائقة يجب أن يتفهما الأفراد المستخدمون.

◙ المبادئ التي ترتكز وتستند إليها حقوق الإنسان الرقمية:

هناك عدة مبادئ مهمة تستند إليها تلك الحقوق الرقمية يمكن تناولها على النحو التالي:

أولا : مبدأ الإتاحة Access To

ويقصد بالإتاحة هنا أنها حق جميع الأفراد في الاستمتاع بالاتصالات وتقنية المعلومات عن طريق التقليل من الحواجز، المسافة والتكلفة، وكذلك قابلية تلك الأنظمة للاستعمال من جانب الجميع.

أي أنها إتاحة المعلومات حتى يمكن الوصول إليها والاستفادة منها وتوظيفها في مختلف مجالات الحياة، وإتاحة الأجهزة التقنية المستخدمة، ولا يمكن قصر الإتاحة على الوصول إلى الانترنت فقط، إذ تشمل الحماية على الانترنت وعدم تعرض الشركات والحكومات والدول التي يمكنها أن تؤثر سلبًا أو إيجابا على دعم الحقوق الرقمية، كما تشمل الإتاحة أيضًا جودة الخدمة، وإتاحة المعلومات أو سائر الخدمات أو التراخيص المطلوبة لتشغيل شبكات اتصال لاسلكية وحرية تداول المعلومات غير وسائل الاتصال المختلفة.

ولا يمكن تفعيل هذا المبدأ دون تعرف التصرفات الصادرة من شركات الاتصال نحو المستخدمين وفي هذا يقول [جون بري باريو] في إعلان استقلال الفضاء السيبراني: نحن نخلق عالما يمكن للجميع أن يدخلوه بلا ميزه وبلا حكم مسبق على عرقهم أو قدرتهم الاقتصادية أو العسكرية أو على محل ميلادهم.

ثانيًا : تمتع المستخدم / الفرد بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته

يتوقف تحقيق هذا المبدأ وتفعيله عندما يكون المستخدمون / الأفراد قادرين على معرفة كيف تعمل التطبيقات التكنولوجية الحديثة، وكيف يواجهون القيود المفروضة على الاستخدام، والتغلب على العوامل الاقتصادية التي تقف حائلا ضد الإتاحة وضد التطور وضد التعليم، وتوجد قيود على استخدام التكنولوجيا الحديثة والمحتويات المبرمجة ونشرها... هذا مثبط وسالب لحق أو حقوق الأفراد في أن يتمتعوا بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته، كما أن هذه القيود ستؤدي إلى القضاء على الإبداع والتطور، وتقليل أعدد المستخدمين والمستفيدين من التكنولوجيا .

وعليه، فإن استخدام تقنيات إدارة الحقوق الرقمية سيؤثر مستقبلا على عدد المستخدمين، كما أن الأوضاع الاقتصادية لن تسمح لكثيرين بالحصول على نظام التشغيل أو الحصول على برمجيات مقابل مبالغ طائلة .

وتكمن أهمية إدارة الحقوق الرقمية في أن الاعتماد على برمجيات وتقنيات غير حرة، ويتم استخدامها عن طريق إعادة النسخ غير القانوني لن يثمر كثيراً، فتقنيات إدارة الحقوق الرقمية سيقلل من فرص هذا النسخ، كما أنه لن يحصل على التكنولوجيا إلا من يمتلك ثمنها .

ثالثًا : حرية الاستخدام ومواكبة التطوير والابتكار

يعد هذا المبدأ مهمًا بشكل كبير جدًا حيث ترتكز الحقوق الرقمية بشكل كبير على إتاحة الحرية في الاستخدام فيما يتعلق بالحوسبة وشبكات الاتصال التي أدت إلى التطور والتقدم الذي نعيشه اليوم ومن الأهمية بمكان، أن هذا المبدأ (حرية الاستخدام) اعتمد على عدة مصادر رئيسة منها :

- المصادر الحرة، إذ توفر للمستخدمين / الأفراد بشكل عام حرية الاستخدام، والتطوير والتوزيع بما ينعكس إيجابا على دعم المبادئ الأساسية للحقوق الرقمية، وهذا دفع كلا من ريتشارد ستولمان وآخرين ممن يؤمنون بحرية الاستخدام أن يقوموا بإنشاء مؤسسة البرمجيات الحرة ويتعلق ذلك بالنشر الرقمي ويظهر ذلك فيما يسمى المحتوى الحر، وهذا المحتوى الحر يمكن إطلاقه على أي عمل إبداعي لا يحد من القدرة على استخدامه أو نشره أو تطويره.
- البرمجيات الحرة، ويطلق هذا المصطلح على البرمجيات التي تحترم حرية المستخدمين والمجتمع؛ حيث يمتلك المستخدمون الحرية في تشغيل ونسخ وتوزيع ودراسة وتعديل وتحسين البرمجيات، وتشمل هذه البرمجيات : حرية تشغيل البرنامج وكيفية عمله، وحرية إعادة نسخ البرامج وتوزيعها وحرية توزيع نسخ من الإصدارات المعد له المحتوى الرقمي، يتناول المحتوى الرقمي الحر القواعد المنظمة للنشر والتوزيع والاستخدام والتطوير، ويطلق المحتوى الحر على أي نوع من أنواع المعلومات الوظيفية أو الأعمال الفنية أو أي من المحتوى الإبداعي.

رابعًا: الخصوصية الرقمية Digital Privacy

والخصوصية بوجه عام، كحق رقمي، تعني حق الفرد في حفظ بياناته ومعلوماته الشخصية وحياته الخاصة، إلا أنه ومع التطور في الاتصالات واعتماد المراسلات في السنوات الأخيرة على الانترنت والهاتف المحمول بشكل أساسي ... أصبح المفهوم أكثر اتساعا ليشمل حق الأفراد في التراسل دون مراقبة والحق في خصوصية ببياناتهم الموجودة على الانترنت .. وضع فرص مراقبة حكومة أو دولة ما على مجموعات أو أفراد.. يمكنها أن تشكل انتهاكا لخصوصية الأفراد، فالخصوصية هي قدرة الأفراد في التحكم في سرية معلوماتهم وبياناتهم الشخصية والتحكم فيمن يمكنه الوصول لهذه المعلومات سواء كانوا أفرادًا أو حواسيب.

ويعود ازدياد الشعور بهذا المبدأ وهذا الحق أيضًا لدى مستخدمي الانترنت والاتصالات إلى مجموعة من المتغيرات أهمها : زيادة مستخدمي الشبكات الاجتماعية، التجارة الاليكترونية، استخدام الانترنت كوسيلة لنشر الأخبار والمعلومات، التزايد المستمر في عدد الفيروسات والبرمجيات الخبيثة والرسائل السيئة الأخرى.

خامسًا حرية التعبير Digital Freedom of Expression

أحد الدعائم وأهم المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها الحقوق الرقمية، فكما هو معروف، أن التطور التكنولوجي والتطور في وسائل الاتصالات للأفراد والتجمعات أدى إلى اتساع المساحة، وهذه المدونات والشبكات الاجتماعية أتاحت لقطاع عريض من الأفراد والمؤسسات مساحات واسعة للنقاشات على اختلاف مجالاتها وموضوعاتها.

ومما هو جدير بالذكر، أن اختلاف أساليب وطرق وأجهزة النشر على الانترنت ساهم بشكل كبير في تنمية المحتوى المنشور على الانترنت وإيجاد بدائل متعددة لتلقي المعلومة.

سادسًا: إدارة الحقوق الرقمية : Digital Rights Management

ويقصد بإدارة الحقوق الرقمية نظام يقيد عرض أو تشغيل المواد الرقمية على الحاسوب، وتستخدم هذه التقنية الشركات الكبرى مثل مايكروسوفت مثلا، ويمنح هذا النظام المستخدم الفرد من الوصول إلى الوسائط الرقمية أو نسخها أو تحويلها إلى صيغ أخرى.

كما أنها مجموعة من البرمجيات التي تؤمن الحماية للمحتوى الرقمي عند نشره على الانترنت حتى يمكن حجب إمكانية نسخ هذا المحتوى أو تحويله، كما أنها تؤمن الاطلاع المقنن عل الوثائق والمقابلات الإلكترونية لتقليل تسرب المعلومات والإطلاع على بعض أجزاء الوثيقة.

◙ أهم التحديات التي تواجه حقوق الانسان الرقمية : Human Rights Challenges

هناك مجموعة من التحديات تواجه حقوق الإنسان الرقمية من أهمها ما يمكن تناوله على النحو التالي :

- الأساليب الاستبدادية التي ينتج عنها توقف شبكة الانترنت والمراقبة على الاتصالات الإلكترونية والرقابة على المحتوى الرقمي المنشور.
- سيطرة شبكات التواصل الاجتماعي على الاتصالات الالكترونية، وافتقادها الشفافية فيما يتعلق بالسياسات المتعلقة بالبيانات بما لا تتماشى مع معايير حقوق الإنسان .

- ضعف الوعي بالحقوق الرقمية، حيث إن بعض المستخدمين يفتقرون إلى الوعي بالحقوق الرقمية (معلومات ومهارات رقمية ورغبة وميول ثم لمحه ممارسة وسلوك فعلي)؛ إما نظراً لعدم التوعية بالحقوق الرقمية من خلال ندوات تثقيفية أو أن مجال العمل قد لا تتيح لهم ممارساتها.
- تفتقد بعض الاجتماعات والنقاشات مناقشة واتخاذ القرارات في المسائل الرقمية المتعلقة بالحقوق الرقمية.
- أكد جمال محمد غيطاس، أن التحدي الأكبر الذي يواجه الحقوق الرقمية هو كيفية تحويل وترجمة المعاني والأفكار الواردة في هذه الحقوق إلى نصوص محكمة قابلة لأن توضع في دستور جمهورية مصر العربية، وكذلك كما يرى كاتب هذه الورقة يجب أن تأخذ صيغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الرقمية.

وحدد غيطاسس بأن هذه المهمة تقع مسؤوليتها الأولي على عاتق كل الأطراف الفاعلة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومنظمات المجتمع المدني ثم إدارة حوار مجتمعي واسع حول هذه الحقوق الرقمية لتوسيع دائرة الاهتمام بها.

- وأوضحت (بيغى هيكس) مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن أهم الأمور التي نحتاج إليها هي إقامة توازن فعلي بين التأكد من تنظيم حماية البيانات من أجل الخصوصية وعدم وقف الخطاب وحرية التعبير.

وهناك عدة تحديات أخرى تواجه حقوق الإنسان الرقمية يمكن تناولها على النحو التالي:

التحديات التشريعية : بما أن المجتمع لديه قناعة تامة بضرورة الأخذ بالتحول الرقمي على غرار العالم إلا أنه حتى الآن لم تصدر تشريعات قانونية (على حد علم الباحث) لحقوق الإنسان الرقمية تعمل على حماية وضمان هذه الحقوق مثل القوانين المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية حيث لم يتم إصدار قانون لحماية الخصوصية الرقمية أو البيانات الشخصية وكذلك قانون لمكافحة الجرائم الاليكترونية.

وعليه، يشمل الجانب التشريعي: قانون تنظيم الاتصالات، حرمه النفاذ إلى البيانات والمعلومات وأمن المعلومات، وسياسات أمن الانترنت، سياسات التكنولوجيا الخضراء.

تحديات إستراتيجية : نظراً لعدم وجود قانون / قوانين تدعم الحقوق الرقمية، فإنه لا توجد إستراتيجية تتضمن تفعيل الحقوق الرقمية، ووضع متطلبات وآليات لكيفية تحقيقها في العالم الرقمي.

تحديات إدارية: فإدارة الحقوق الرقمية، يجب أن تؤكد على وجودها وتفعيلها عده هيئات مختلفة مثل وزارة الاتصالات والتخطيط والمالية وهيئة الرقابة الإدارية.

إن توفير البنية التحتية التي تعمل على تحديث وتطوير البنية المعلوماتية يعمل على توظيف الحقوق الرقمية وكيفية الاستفادة منها.

تحديات فنية: أكد محمد أبو قريش، بأن إدارة الحقوق الرقمية تواجه التحديات الفنية في:

أ. البنية التحتية؛ لإدارة الحقوق الرقمية، لا بد من توفير بنية تحتية متمثلة في أجهزة الحواسيب أو الهواتف الذكية.

ب. مشروع البنية المعلوماتية، ويتعلق هذا الجانب بنظام الرسائل أو المراسلات الاليكترونية.

أكد جمال غيطاس أن التحدي الأكبر الذي يواجه الحقوق الرقمية هو كيفية تحويل المعاني والأفكار الواردة في تلك الحقوق إلى نصوص محكمة قابلة لأن توضع كمواد في الدستور المصري، ووضح جمال غيطاس أن هذه المهمة تقع مسؤوليتها على :

- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وما يرتبط بها من هيئات فرعية .
- منظمات المجتمع المدني لإجراء حوار مجتمعي فعال، وكيفية بلورة هذه الحقوق والوصول بها إلى صناع القرار لوضعها في الدستور .

أشار لورانس ايرلي المستشار القانوني للمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان أن هناك تحديات تواجه حقوق الإنسان في العصر الرقمي متمثلة في الجرائم الالكترونية واستخدام الانترنت لاضطراب المعلومات وبث رسائل الكراهية .

◙ آليات تعزيز ودعم حقوق الإنسان الرقمية :

هناك مجموعة من الآليات الوظيفية يمكن تفعيلها والأخذ بها لتعزيز تلك الحقوق الرقمية يمكن تناولها على النحو التالي :

- نشر الثقافة الرقمية والتأكيد على الأخذ بالرقمية في شتى مجالات الحياة من خلال التمكين الكمبيوتري الذي يمكن أن يؤدي إلى التحول الرقمي لأن هذا التحول الرقمي يمكن أن يؤدي إلى الوعي التكنولوجي لجمع أفراد المجتمع .
- نشر الوعي بالحقوق الرقمية داخل المؤسسات التربوية في المجتمع حتى يمكن تعديل الاتجاه وتنميته ايجابيا نحو التكنولوجيا الأمر الذي يترتب عليه توليد الرغبة لدى الأفراد / المستخدمين للانترنت وذلك من خلال تقديم جانب معرفي معلوماتي داخل تلك المؤسسات مما يترتب على ذلك ممارسات جازمة ومؤكده فعليًا لتلك الحقوق الرقمية كل في مجاله، مما يترتب على ذلك تنمية الوعي بالحقوق الرقمية حتى يمكن القيام بالواجبات الرقمية على أكمل وأتم وجه .
- تدريس مقرر الحقوق الرقمية للإنسان بدءًا من المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الجامعية مما يعكس تبسيط المحتوى وفقا لطبيعة المرحلة والعمر العقلي للأفراد / المتعلمين، ويؤكد ذلك الاهتمام بثقافة الحقوق الرقمية إما عن طريق تفريدها كمقرر خاص أسوة بمقرر حقوق الإنسان العامة كمقرر ثقافي أو تضمينها في بعض المقررات الأكاديمية والتربوية بكليات التربية وذلك ما من شأنه أن يحدث نوعًا من التكامل بين الأصالة (حقوق الإنسان العامة) والمعاصرة والحداثة (حقوق الإنسان الرقمية) .
- يجب تنمية الوعي بالحقوق الرقمية من خلال الندوات التثقيفية والكفاءات الفكرية حتى يمكن نشر تقارير عن الحقوق الرقمية ودعمها بشكل مباشر تمهيداً لممارستها في الواقع الفعلي.
- بناء مجتمعات قانونية تربوية يكون من بين أعضائها قانونيون وتربويون يعملون على نشر ثقافة الحوار حول مجال الحقوق الرقمية.
- تحقيق التواصل الفكري بين مجتمعات الحقوق الرقمية ووسائل الإعلام بشتى أنواعها المختلفة.
- اقتراح أدوات وآليات جديدة لتفعيل التعاقد بين الإعلام بأشكاله المختلفة والإعلام الجديد والمدافعين عن الحقوق الرقمية .
- وأخيراً، لا بد أن تحترم حقوق الإنسان سواء على شبكة الانترنت أو خارجها التي أكدت وحثت عليها الأمم المتحدة ومفوضته قضايا التكنولوجيا الرقمية واحترام حقوق الإنسان على الانترنت .

تعقيب حول الحقوق الرقمية :

- ضرورة احترام كافة الحقوق الرقمية الخاصة والتشديد على مراقبتها وإخضاعها للقيود غير التعسفية، وإن كان لا بد من ذلك فلا بد أن تكون تلك القيود مشروطة وفي إطار قانوني وذلك من خلال وضع إجراءات مناسبة لتقييد الانترنت ولحماية النفاذ إليه .
- ضرورة تفعيل توصيات مجلس حقوق الإنسان بشأن تعزيز وحماية الحقوق الرقمية باعتبارها امتداد الحقوق الإنسان الأصيلة .
- ضرورة أن يكون المستخدم على علم ودراية بواجباته الرقمية التي تقابل تمتعه بتلك الحقوق الرقمية حتى يكون على علم بالجرائم الالكترونية وتهديدات حقوقه الرقمية المتمثلة في الخصوصية وغيرها .
- (لا حق من دون تعويض) ينطبق هذا المبدأ على الحق في الخصوصية في العصر الرقمي وينبغي أن يحصل ضحايا الانتهاكات في مجال الخصوصية على إمكانية الحصول على تعويض فعال، وقد أوصى تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية بضرورة تطبيق الالتزامات من جانب الدول والشركات لاختراق الحق في الخصوصية وحماية هذا الحق الرقمي .
- مراعاة المبادئ الأخلاقية والقيمية لتكون أحكامًا معيارية لتوجيه الممارسين والمستخدمين للحقوق الرقمية حتى لا يكون هناك انتهاك للخصوصيات الرقمية وبخاصة أن التفاعل مع الآخر يكون في الفضاء الرقمي .
- تعريض من ينتهكون الحقوق الرقمية للإنسان للمساءلة عن هذه الأفعال الإجرامية.

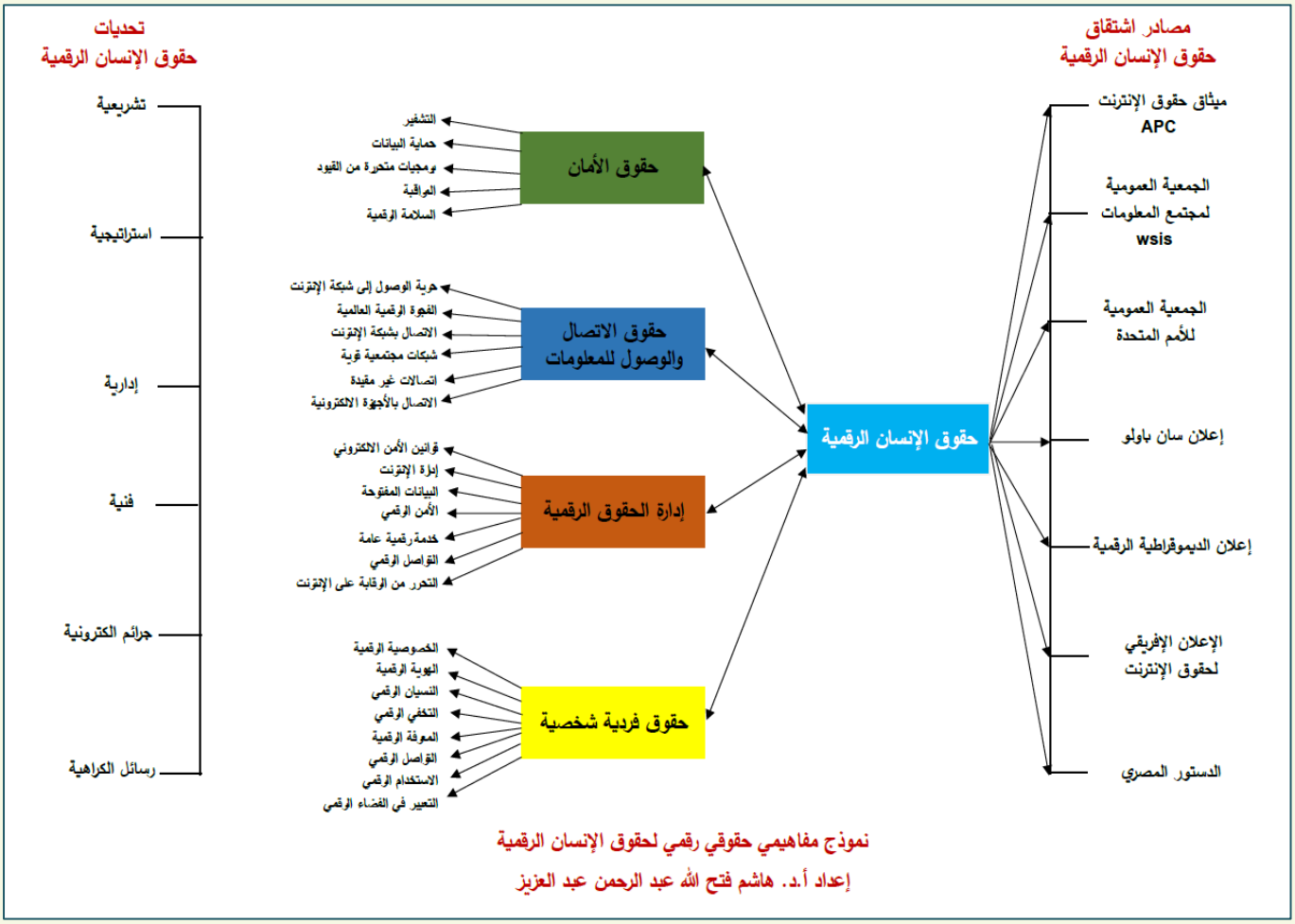

نموذج مفاهيمي حقوقي رقمي لحقوق الإنسان الرقمية

إعداد أ.د. هاشم فتح الله عبد الرحمن عبد العزيز

أولا- المراجع العربية :

أحمد حسن عمر (٢٠١٩): التحول الرقمي ضرورة في تحسين كافة المؤسسات، الحوار المتمدن متاح على https://www.ahewar.org/17/7/2020

أحمد عسكر وآخران (٢٠١٨): نحو التحول إلى الاقتصاد الرقمي في مصر، الملحق الإحصائي، مجلة أحوال مصرية مرجع سابق ص ص ١٣٢ . ١٣٤ .

اريك شميدت وجاريدكوين (٢٠١٣): العصر الرقمي الجديد ترجمة أحمد حيدر، مراجعة وتحرير مركز التعريب والبرمجة لبنان: الدار العربية للعلوم .

أسماء رمضان (٢٠١٧): الانترنت كحق من حقوق الإنسان، بوابة الشروق متاح على : http://www.sharouk news.com/columns.

بدرية عبد الله العوضي (٢٠٢٠): الضمانات الدولية والإقليمية لحماية الحق في الخصوصية، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، مجلة علمية مجلة ربع سنوية تعني بنشر الدراسات والبحوث القانونية والشرعية، ع(٣٠) السنة (٨) ع(٢) يونيو ٢٠٢٠ ص ص ٢٢٣٧ . ٢٤١٠ .

بشرى صبح (٢٠١٧): ما معنى التشفير، متاح على .http://www.ITArabs.com

بوخلوط الزين (٢٠١٨): الحق في النسيان الرقمي، مجلة الفكر، العدد الرابع عشر، تصدرها جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، ص ص ٥٧٩ . ٥٩٥.

تشازلز آربيز (٢٠١٥) : فكرة حقوق الإنسان، ترجمة شوقي جلال سلسلة عالم المعرفة رقم ٤٢١، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

جاك دونللي (٢٠٠٦) : حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق ترجمة مبارك علي عثمان، مراجعة دكتور / محمد نور فرحات، سلسلة العلوم الاجتماعية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب / مكتبة الأسرة .

جمال محمد غيطاس (٢٠١١): حقوق الإنسان في العصر الرقمي ومجتمع المعلومات مؤتمر . ملتقى: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم الديمقراطية وحرية التعبير والرأي: تجارب عربية، المنعقد في كوالالمبور، ٢٠١١، سبتمبر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ٧٧ . ٩٢ .

جمال محمد غيطاس (٢٠١٢): من يدافع عن " حقوق الإنسان المصري الرقمية في الدستور الجديد .

داليا عاصم (٢٠٢٠): الحقوق الرقمية تدعم استراتيجيات التكنولوجيا الآمنة، على موقع التواصل، متاح على http://wwwt.aawsat.com/nods/node/2/8 1926

زهراء حبيب (٢٠٢٠): حاجة ملحة لإيجاد آلية قانونية تحمي حقوق الإنسان بالتواصل متاح على http:/www.alwatannews. Net/articale

سارة محسن (٢٠٢٠) : حرية التعبير في زمن التباعد الاجتماعي : التقرير ربع السنوي الأول عن حالة حرية التعبير في مصر (يناير . مارس ٢٠٢٠ صادر عن مؤسسة حرية الفكر والتعبير متاح على https://wwwafteegypt-org-puplications

سعيد سهمي (٢٠١٩): كيف تسهم الرقمية في محو الأمية ؟ مجلة حراء، متاح على : http://www.zamanarabic,com.20.80.

عبد العاطي محمد (٢٠١٩): العصر الرقمي ... فرصة للرفاهية أم مصدر للشقاء، متاح على http://www.Omandaily.com.1?

عبد الله الذاودي (٢٠٢٠): نحو خطة عمل وطنية محققه للرغبة النيابية، العدد ١١٤٥٩، البحرين.

علي أسعد رطفة (٢٠٢٠) : مستقبل التعليم الخليجي في ضوء الثورة الصناعية الرابعة قراءة نقدية في إشكالية الصيرورة والمصير سلسلة الاجراءات الخاصة وسلسلة علمية محكمة العدد (٤٧) الكويت: مركز دراسات الخليج والجزائر العربية .

علي عبد الرحمن ضاحي (٢٠١٨): الحقوق الرقمية، متاح على : http://www. alwatan ews. Net/articale/opinia

فريق اكساس ناو (٢٠١٨): المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في العهد الرقمي موتس بدءًا من ١١ . ١٤ . أكتوبر متاح على http://www.rights com. Tunis

كريستيان كرونز (٢٠١٨): مقدمة لحقوق الإنسان الرقمية متاح على Http s://www. Crisscrossed- et (2018)/1108/ introduction-huan-Digital-Rights

كونا (٢٠٢٠): امين الأمم المتحدة يدعو إلى تفعيل خطة عمل لتعزيز حقوق الإنسان، متاح على http:/www.kuna. net. Kw/ srtical

مؤسسة الحق . القانون من أجل الإنسان (٢٠١٩): الحق تشارك في القمة السنوية الثانية لحقوق الإنسان في العصر الرقمي في تونس، متاح على http:/www.alhaq.org/ar/advocacy.html.

مؤسسة حرية الفكر والتعبير (٢٠١٣): الحريات الرقمية متاح على http://wwwinfo fteegypt.org, www.aff.legypt.org, www. aftef teegypt.org

مؤسسة حرية الفكر والتعبير (٢٠٢٠): حرية التعبير في زمن التباعد الاجتماعي، التقرير السنوي الأول عن حالة حرية التعبير في مصر. إصدارات المؤسسة يناير . مارس ٢٠٢٠ متاح على https://www.afteegyt. org/ publications org/2020/51/19

مؤسسة دويتشه لتطوير وسائل الإعلام ونقل المعرفة (٢٠٢٠): الحقوق الرقمية، ترجمة ومراجعة زياد عبد الله ومجاهد عبد العزيز، متاح على https://www.dw-akademie.com

مارون جوانا (٢٠٠٨): حقوق الإنسان في العصر الرقمي: يمكن أن تكون التكنولوجيا أفضل حليف أو أسوأ عدو، متاح على https://wwwifex.org.ar

مجلس حقوق الإنسان (٢٠١٤) : التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضة والأمن العام: الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، الجمعية العامة الأمم المتحدة ص٣ : ٢١ .

مجلس حقوق الإنسان (٢٠١٦): مجلس حقوق الإنسان يقرر أن الوصول إلى الانترنت حق من حقوق الإنسان، متاح على http://www.arapiac.euronewas.com.5/07/2010

محمد أبو قريش (٢٠١٨): التحول الرقمي ... مجلة أحوال مصرية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية السنة (١٨) شتاء ٢٠١٨ ع (٧١) ص (١٠٦).

محمد أحمد المعداوي (٢٠١٨) : حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي . دراسة مقارنة، ج (٣) ع (٣٣) مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا.

محمد طيفوري (٢٠٢٠): الانترنت حق إنساني وليست مجرد سلعة، الاقتصادية، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، ٢٧ فبراير ٢٠٢٠ مدى. نحو إعلام مهني حر المركز الإعلامي الفلسطيني (له مقالتان)

محمد عبد المحسن عبد المقاطع (١٩٩١): حماية الحياة الخاصة للأفراد وضماناتها في مواجهة الحاسوب الآلي، الكويت: جامعة الكويت.

محمد عبد الوهاب خفاجي (٢٠١٩) : حرية التعبير الرقمية دون ضوابط تتحول لفوضي تمس مصالح الدول متاح على http:/www.elwatan news

المركز العربي لتطوير الأعلام الاجتماعي وجمعية الاتصالات التقدمية (٢٠٢٠): مسح انتهاكات وتهديدات الحقوق الرقمية، القاهرة، حملة المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي متاح على : http: // www. Tamleh.org, https://www. infe @ tamelh.or.

مركز دعم لتقنية المعلومات (٢٠٢٠): الإعلان الإفريقي لحقوق وحريات الانترنت، متاح على https://www.africaninterteremtrigets-org/ar/

مركز مؤسسة دويتشه (٢٠٢٠) الحقوق الرقمية: ترجمة ومراجعة زياد عبد الله، ومجاهد عبد العزيز متاح على http://.www..dw.arademie. Com/news letter. Soegrgregistration تاريخ الدخول١٢/١/٢٠٢١.

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي (٢٠١٧) الديمقراطية الرقمية. التكنولوجيا وظاهرة رقمية السياسة، القاهرة : مطابع مركز هردو .

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي (٢٠١٥): تعرف إيه عن التعبير الرقمي، القاهرة، صادر عن برنامج الحريات الرقمية، الإصدار الأول أكتوبر ٢٠١٥ المعرفة وتداول المعلومات متاح على http://www.hrdoegypt. Org info@hrdoegypt.org

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي (٢٠١٧): الأمن الرقمي وحماية المعلومات: الحق في استخدام شبكه آمنه، القاهرة ص(٥) متاح على : http://www.HRDO E gypt.ORG

مروة قطافطة (٢٠١٩):مسح انتهاكات وتهديدات الحقوق الرقمية، منشورات مجلة المركز العربي لتطوير الأعلام الاجتماعي وجمعية الاتصالات ترجمة : بيسان رمضان متاح عل : https://www.credivecommons.org

مسعود طلحة (٢٠١٨): الهوية الرقمية مأزق الاستخدام والخصوصية، ورقة عمل مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي " الظاهرة الإعلامية والاتصالية في ظل البيئة الرقمية المنعقد في الفترة من ٢٢ . ٢٣ أكتوبر ٢٠١٨بمدينة بسكره. الجزائر. ص ص ١. ٢٤.

مسعودة بايوسف (٢٠١١): الهوية الافتراضية: الخصائص والأبعاد" مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص بالملتقى الدولي الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري، ٤٦٥ : ٤٨٦ .

معد الخرسان (٢٠١٦): سلسلة قراءات حول انتهاك خصوصية الفرد في العصر الرقمي ٢٠ مركز النور متاح على http://wwwalnoor. Se/articpl.asp

منبه ظاهر (٢٠١٩): نصائح من مركز (حملة) الحقوق الرقمية وكيف يمكن حمايتها http:/www.hamala.com

منظمة المادة ١٩ (٢٠١٣): مبادئ الحق في المشاركة، هولندا: مؤسسة اديسيوم بهولندا، أمستردام، هولندا، مؤسسة ادبسبو

ميشيل باتشيلت (٢٠١٩): حقوق الإنسان في العصر الرقمي هل يمكن أن نحدث زمان، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. الجمعية اليابانية. نيويورك .

ميشيل باشيليت (٢٠١٩): حقوق الإنسان في العصر الرقمي، كلمة مفوضه الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنساد نيويورك متاح على http://www.ohchr.arg

وليد أحمد الروضان (٢٠١٤) : الهوية الرقمية إدارتها وسرقتها، الرياض: مركز دراسات الجرائم المعلوماتية بجامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية.

ويكيبيديا (٢٠٢١) حقوق رقمية، متاح على http://ar,m.wikipedia.ong/wiki/ تاريخ الدخول ٧/١١/٢٠٢١.

ياسمين قطب (٢٠٢٠): الحق النسيان الرقمي، جريدة الصباح متاح على https://www assabeh.ma

ثانيًا. المراجع الأجنبية :

Aayush Maheshw ari (2020): Human Rights in Digitel Age: متاح على https://www.latestlaws.com& https://wwwLatslalaws-com.

Bryan Edward Penprase ( ) The Fourth induslrial Reuolution and Higher. In N.w Gleraon (ed): Higler Education in the Fra of the Fourlh Indus tustreiel peuolution? Palgrave Macmillar, S:ng a pore Pare pteltd, 2018 (ebook) Http://www.doi-org.

Couin and town (2ore): Humand Rights in the digital Age متاح على http://www.asser.nl/unhrr.com.

Dine Mansour-ille (2019): Hunan Rights in the digital Age. Published online 200ctober متاح على Human Rights Revieur (2019) 20: 477-482 http://www.do1-org

Dunstan Allison Hope (2011): Protecting Human Right's in the Digital sge Bsr, February متاح على http://www.bsr-or p-p1:25

Elena Marmo (2020): Human Rights in the Digilal Sgo: Challenging /ssues on the un Ag genda متاح على https://www. socialwalch-org /node/118455.

Eurepean court of Human Riglils Slrasbourg- Press room (2019): Human Rights Challenges in the bigital age: Judicial Pers Pectwes متاح على http://www.coe. Int/en/web/ Freedom:com.

Just security (2014): Human Rights in the Digital Age, December 23.متاح على http://www. hrw. Org/node.

Michelle Bachelet (2016): Human Rights in the digital age-Can they make edifferencs Daffere nce متاح علي http://www.Ohchr-org / EN – News vents

Michelle Bachelet (2019): Human Rights in the digital age. Can they inafse a difference ? UN High commissiones for Huma Sights, Japan Society New york.17octo ber 2019.

William Ham Beuan (2020): Human Rights in a digtal age, متاح على http://www.com-ac.ukl cammagazine/humanrightsn adejtal& http://www.cam.ac.ler/cammzagazine/numanrights in/ humanregts in inadigitalage.

هذا وقد تم الاستعانة بالمطبوعات التالية باعتبارها مرجعيات فكرية لاستنباط وتولد نموذج حقوقي رقمي مفاهيمي للإنسان، وهذه المطبوعات يمكن الإرشاد إليها فقط على النحو التالي:

١ . مركز Dw academia للحقوق الرقمية Deutsche welle بالتعاون الألماني والاتحاد الأوربي ٢٠٢٠ .

٢ . منظمة المادة ١٩ ARTicle 19 مارس ٢٠١٣ المتعلقة بحرية التعبير والانترنت بالتعاون مع مؤسسة اديسبوم بهولندا ٢٠١٣ .

٣ . مؤسسة حرية الفكر والتعبير AFTE . الحريات الرقمية ٢٠١٣ Associstion For Freedom of thought and Expression

٤ . مركز هردو لدعم التعبير الرقمي HRDO ٢٠١٥ . ٢٠١٧ المعرفة وتداول المعلومات والآمان الرقمي .

٥ . حملة / المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي وجمعية الاتصالات التقدمية APC2019، حريات الانترنت: نسخ انتهاكات وتهديدات . Assocation for progre ssine communi cations

٦ . الأمم المتحدة // الجمعية العامة / مجلس حقوق الإنسان . الدورة السابعة والعشرون : التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية والأمين العام ٢٠١٤ .